مقتطف الصحف الصهيونية

الأربعاء 26 تموز 2023

عين على العدو الأربعاء 26-7-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **جيش العدو"** :في إطار حملة اعتقالات واسعة النطاق، قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 32 فلسطينياً من أنحاء الضفة الغربية وصادرت أسلحة.
- **موقع القناة 7** :أطلق مسلحون النار أمس على المعهد الديني في بؤرة حومش دون وقوع إصابات.
- **يديعوت أحرونوت** 135 :قتيلاً من "فلسطيني الداخل" في جرائم قتل منذ بداية العام: قتل رجل بالرصاص في طمرة بينما كان جالساً خارج منزله.
- **إذاعة جيش العدو** :سيارة مسرعة اقتحمت بوابة قاعدة "نحشونيم" العسكرية، وجنود الجيش اعتقلوا أحد المشتبه بهم في السيارة، ولم تقع إصابات أو أضرار.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **هآرتس** :أعلنت منظمة رسمية في الاتحاد الأوروبي تعمل على تعزيز التعاون في المجال التكنولوجي، إلغاء زيارة وفد من جانبها إلى الكيان، احتجاجاً على الانقلاب القضائي.
- **"يوآف غالانت"** :"تحدثت الليلة مع صديقي وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن الذي أكدت له أن إسرائيل ديمقراطية قوية وستبقى كذلك في المستقبل، كما ناقشنا ضرورة وحدة الصفوف حفاظا على كفاءة الجيش والنظام الأمني، شكرت وزير الدفاع والإدارة الأمريكية على دعمهما والتزامهما بأمن إسرائيل."

- **المتحدث باسم جيش العدو" :**وصل إلى تل أبيب أمس قائد القيادة المركزية للجيش الأمريكي الجنرال مايكل كوريلا في زيارة رسمية للجيش حيث من المتوقع أن يلتقي اليوم مع رئيس الأركان هليفي وسيحل ضيفًا في هيئة الاستخبارات"
- **يديعوت أحرونوت :**السفير الأمريكي السابق لدى كيان العدو "ديفيد فريدمان": "لحكومة نتنياهو الحق في دعم وتعزيز الإصلاح القضائي."
- **معاريف :**السلطات الأردنية احتجزت 150 حريدياً واشترطت عليهم قص شعرهم الطويل لدخول أراضيها، وزير خارجية العدو "إيلي كوهين" هاجم الأردن، وقال: "نعمل مع السفارة الأردنية في إسرائيل ومع السلطات الأردنية من أجل إيجاد حل لآلاف الإسرائيليين الراغبين في زيارة الأردن والذين يمنع دخولهم فقط لكونهم يحملون معهم تيفلين ولباس الصلاة اليهودي وكتب مقدسة وكيباه، العلاقات السلمية بين إسرائيل والأردن مهمة لكلا البلدين."
- **موقع والا :**قرر بنك "مورغان ستانلي" الأمريكي نقل التصنيف الائتماني للكيان إلى Dislike Stance بعد الموافقة على بند إلغاء حجة المعقولية.
- **القناة 12 :**وثق "جندي إسرائيلي" صباح أمس مشاهد عند الحدود اللبنانية لمسلحين من حزب الله قاموا بدورية مراقبة استفزازية وعلى الفور جرى استدعاء قوة من "الجيش" دون وقوع أحداث.
- **قناة كان :**الخارجية الأمريكية: "لن يكون هناك تقليص أو ضرر في المساعدة الأمنية لإسرائيل بعد الموافقة على التعديلات القضائية."
- **يديعوت أحرونوت :**مسؤولون إيرانيون وقيادات من حماس التقوا الأسبوع الماضي في طهران لتقدير حجم الاضطرابات في "إسرائيل" الناجمة عن الإصلاح القضائي وكيفية الاستفادة منها.

الشأن الداخلي:

- **"كول براما :"**المحلل العسكري ليديعوت "يوسي يهوشع": "نحن ندخل في فترة صعبة للغاية، إنه أمر خطير للغاية أن يتوقف جنود الاحتياط عن الخدمة، فهذا يضر بكفاءة وقدرة الجيش الإسرائيلي."
- **قناة كان :**أبلغ حوالي 700 ضابط احتياط في سلاح جو العدو، منهم حوالي 300 طيار قادتهم توقفهم عن الخدمة العسكرية بسبب خطة إضعاف القضاء.
- **موقع والا :**قدم حزب "يهدوت هتوراة" قانونا يسمح بعدم تجنيد الحريديين في "الجيش الإسرائيلي"، ووفقًا لمشروع القانون، سيتم تعريف دراسة التوراة على أنها قيمة أساسية ستكون مكافأة للتجنيد في "الجيش."
- **موقع iceالعبري :**بسبب موجة الحر الشديدة: تم أمس الثلاثاء تحطيم رقم قياسي في نسبة استهلاك الكهرباء في "إسرائيل" حيث سجل في تمام الساعة 14:51 استهلاك 15,348 ميغاواط وهو الأعلى على الإطلاق واتضح أن نصف الاستهلاك نتيجة استخدام مكيفات الهواء.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **عضو الكنيست "أورنا باربيباي"** :"الخوف الكبير هو أنه ظل في غياب رئيس الوزراء الفاقد أصلا لقدرته السيطرة على وزرائه، من الممكن أن نجد صباح الغد وزير الدفاع هو بن غفير، إنني أدعو غالانت إلى الاستقالة."

- **مراسل الشؤون الدبلوماسية لموقع والا "باراك ر افيد"** :"وزير الدفاع الأمريكي يتصل بوزير الجيش الإسرائيلي ليسأله عما إذا كان الجيش لا يزال قادرًا على العمل!!! من الصعب تصديق ذلك، لكن هذا ما حدث، لو قلت لك شيئًا كهذا قبل ستة أشهر، لكنت ستخبرني أنني مجنون."

- **وزير الجيش السابق "بيني غانتس" معقباً على تصريح "يوآف غالانت"** :"تحدثت عشرات المرات مع وزير الدفاع الأمريكي، عن القتال ضد إيران، عن تقوية التحالف الإقليمي، عن الحفاظ على التفوق العسكري النوعي لإسرائيل، عن حزب الله وحماس، لكن حقيقة أن تجري محادثة بين وزير جيش إسرائيلي ووزير دفاع أمريكي حول الديموقراطية، هي انحسار سياسي-أمني."

- **"إيتمار بن غفير"** :"لو ألغت المحكمة العليا قانون المعقولية فسيكون ذلك محاولة انقلاب، المحكمة العليا ليست فوق كل شيء، آمل حقًا ألا يرتكبوا هذا الخطأ."

- **"يائير لابيد"** :"في تاريخ الدولة كله لم تقم أي حكومة بمثل هذا التدمير السريع لقيمة العملة، الجيش يتفكك والعلاقات الخارجية منعدمة والاقتصاد ينهار أمام أعيننا، سوف تتضرر معيشة كل مواطن في إسرائيل بسبب حكومة الخراب."

- **"موشيه غافني"** :"نحتاج إلى وقف استمرار الاصلاح وبدء حوار بين قادة المعارضة وقيادات الائتلاف."

* * *

مقالات

تايمز أوف اسرائيل : "موديز" بعد قانون الإصلاح: إسرائيل تواجه تداعيات اقتصادية سلبية، ومخاطر كبيرة

"مورجان ستانلي" يخفض الائتمان السيادي لإسرائيل إلى "مكانة سلبية"؛ "سيتي" يحذر المستثمرين من احتمال "أزمة دستورية" في أعقاب التشريع، الذي تمت الموافقة عليه رغم عدم وجود توافق في الآراء

بقلم شارون روبل

حذرت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني يوم الثلاثاء من "عواقب سلبية" و"مخاطر كبيرة" على الاقتصاد الإسرائيلي والوضع الأمني في أعقاب إقرار القانون الأول للإصلاح القضائي المثير للجدل للحكومة. وفي شهر أبريل، خفضت وكالة "موديز" التوقعات الائتمانية لإسرائيل من "إيجابية" إلى "مستقرة"، مشيرة إلى "تدهور الحكم في إسرائيل" والاضطراب الناتج عن محاولة الحكومة إجراء إصلاح جذري للقضاء. وكتبت "موديز" في تقريرها في وقت متأخر من يوم الثلاثاء: "على وجه التحديد، نعتقد أن الطبيعة الواسعة النطاق لمقترحات الحكومة يمكن أن تضعف استقلال القضاء وتعطل الضوابط والتوازنات الفعالة بين مختلف فروع

الحكومة، وهي جوانب مهمة للمؤسسات القوية. لا يوجد لإسرائيل دستور مكتوب ويعتمد هيكلها المؤسسي إلى حد كبير على الرقابة والمراجعة القضائية."

وحذرت وكالة التصنيف من أن "المؤسسات التنفيذية والتشريعية أصبحت أقل متوقعة، وعلى إستعداد أكبر لخلق مخاطر كبيرة للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي." بالإضافة إلى ذلك، قالت وكالة "موديز" إن بعض مخاوفها السابقة بشأن تأثير الإصلاحات المقترحة على الاقتصاد الإسرائيلي بدأت تتحقق أيضًا. وحذرت وكالة "موديز" من أن "الاستثمارات في شركات التكنولوجيا الفائقة الإسرائيلية تراجعت ماديًا، حيث جمع القطاع 3.7 مليار دولار في الأشهر الستة الأولى من العام، وهو أدنى رقم منذ عام 2019. بينما يعكس التباطؤ الاتجاهات العالمية في القطاع الناجمة عن شروط تمويل أكثر صرامة ودرجة من التطبيع بعد الوباء، هناك مؤشرات أيضًا على أن إسرائيل تنشق عن الاتجاهات العالمية."

في الوقت الحالي، لا تزال وكالة "موديز" تتوقع نمو اقتصاد البلاد بمعدل 3٪ هذا العام وعام 2024، لكنها حذرت من أن التوقعات لا "تشمل تأثيرات سلبية من فترة طويلة من التوترات الاجتماعية والسياسية."

وردًا على تقرير "موديز" المنتظر، أصدرت الحكومة بيانًا رفضت فيه التقرير باعتباره "ردًا مؤقتًا"، مضيفة أنه عندما "تهدأ الأمور، سيتضح أن اقتصاد إسرائيل قوي جدًا."وجاء في البيان المشترك لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش أن "الاقتصاد الإسرائيلي يقوم على أسس قوية وسيستمر في النمو في ظل قيادة متمرسة تقوم بسن سياسة اقتصادية مسؤولة."

وخفض بنك الاستثمار الأمريكي "مورجان ستانلي" يوم الثلاثاء الائتمان السيادي لإسرائيل إلى "مكانة سلبية"، مشيرا إلى "زيادة عدم اليقين بشأن التوقعات الاقتصادية في الأشهر المقبلة."

وقال بنك "سيتي" الأمريكي لعملائه المؤسسيين في مذكرة أن البيئة في إسرائيل "أكثر خطورة"، بعد أن أقرت الحكومة مشروع قانون يمنع المحاكم من ممارسة المراجعة القضائية بشأن "معقولية" قراراتها، ونصح المستثمرين يتجنب الإستثمار حتى استقرار الأوضاع. وكتب نائب رئيس "سيتي" مايكل فيسن في المذكرة إن "الأحداث الحالية في إسرائيل تمثل تحديًا... وتجعل المستثمرين قلقين بشكل متزايد فيما يتعلق بالأصول الإسرائيلية. نحث على توخي الحذر هنا وانتظار مستويات أفضل أو سوق أكثر هدوءًا."

وقد تجنبت وكالات التصنيف الائتماني العالمية حتى الآن خفض تصنيف البلاد، نظرًا لقول الحكومة الإسرائيلية بقيادة نتنياهو أنها ستبذل قصارى جهدها للتوصل إلى اتفاق واسع أو شكل من أشكال التوافق مع المعارضة، وأنها لن تقدم تشريعات أحادية الجانب ضمن الإصلاح القضائي. وقالت ميراف ميخائيلي، رئيسة حزب العمل، إن "نتنياهو كذب على شركات التصنيف الائتماني عندما قال إن التشريع سيمر بإجماع واسع، وسندفع ثمنا باهظا بسبب هذه الكذبة. الثمن الذي ستدفعه كل أسرة في إسرائيل بسبب كذبة نتنياهو سيكون باهظًا ومؤلمًا." وحذرت وكالات التصنيف الائتماني الأخرى، بما في ذلك "ستاندرد آند بورز"، في الأشهر الأخيرة من تدهور الحكم في إسرائيل وإضعاف محتمل للسلطة القضائية والقوة المؤسسية في البلاد، وأثارت مخاوف بشأن التوترات الاجتماعية والسياسية المحلية المتزايدة.

وفي وقت سابق يوم الثلاثاء، واصلت الأسهم الإسرائيلية الانخفاض وتراجع الشيكل لليوم الثاني وسط مخاوف في السوق من تخفيض "موديز" المحتمل للتوقعات الائتمانية للبلاد بعد التصديق على أول قانون للإصلاح القضائي المثير للجدل دون إجماع واسع. وانخفض الشيكل بحوالي 1.5٪، ليتداول حول 3.71 مقابل الدولار الأمريكي في التعاملات المسائية، وانخفض بنحو 2.6٪ عن سعر بنك إسرائيل النموذجي الذي تم تحديده يوم الإثنين، بينما أقر البرلمان الإسرائيلي مشروع قانون يمنع القضاة من إبطال قرارات الحكومة على أساس "معقوليتها." وانخفض مؤشر TA-125 القياسي لبورصة تل أبيب بنسبة 3.1٪ وانخفض مؤشر TA-35 للشركات القيادية بنسبة 3٪، بينما انخفض مؤشر TA-90 بنسبة 3.4٪ عند إغلاق السوق في تل أبيب. وانخفض مؤشر TA لأكبر خمسة بنوك بنسبة 4.8٪ وتراجع مؤشر TA-Insurance & Financial Services بنسبة 3.6٪.

وحذرت وكالة "موديز" في تقريرها الصادر في أبريل من أن التصنيفات الائتمانية لإسرائيل قد "تتعرض أيضًا لضغط هبوطي إذا تحولت التوترات الحالية إلى أزمة سياسية واجتماعية طويلة الأمد"، ولكن إذا تم التوصل إلى حل وسط ضمن المفاوضات مع المعارضة "دون تعزيز هذه التوترات، فإن الاتجاهات الاقتصادية والمالية الإيجابية التي حددتها وكالة موديز في السابق ستظل قائمة". وقد أبقت الوكالة على التصنيف الائتماني الفعلي للبلاد عندA1 ، مستشهدة "بالنمو الاقتصادي القوي."

وقال أوري غرينفيلد، كبير المحللين الاستراتيجيين في بيت الاستثمار "بساغوت"، لتايمز أوف إسرائيل قبل إصدار تقرير "موديز": "أكدت الحكومة الإسرائيلية في الماضي لوكالات التصنيف الائتماني أن الإصلاح القضائي المقترح لن يتقدم دون إجماع واسع النطاق. مع إقرار القانون بالأمس، هناك احتمال كبير أن تصدر الوكالات تحديثات." وعلى الرغم من الاحتجاجات الكبيرة والمعارضة الجماهيرية المستمرة، صادق الكنيست يوم الإثنين على قانون يمنع المحاكم الإسرائيلية من مراجعة "معقولية" القرارات الحكومية والوزارية. ومر مشروع القانون بقراءته الثالثة والأخيرة بأغلبية 64 صوتًا ودون معارضة، حيث قاطعت المعارضة المكونة من 56 عضوًا بأكملها التصويت احتجاجًا.

وقال غرينفيلد إن "إقرار مشروع القانون يزيد من المشاعر حول تحقق التأثير السلبي للإصلاح القضائي على الاقتصاد، مما يعني أن المستثمرين سيرون مخاطر أعلى على الاقتصاد. على المدى القريب، من المحتمل أن نشهد تراجع العملة المحلية، والذي بدوره يغذي التضخم وقد يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة."

القلق الرئيسي في قطاع الأعمال والتكنولوجيا يتمثل في أن يؤدي الإصلاح القضائي المقترح إلى تآكل الديمقراطية وإضعاف الضوابط والتوازنات، مما سيثير مخاوف أصحاب رؤوس الأموال وغيرهم من صانعي الأموال من استثمار أموالهم في البلاد، مما يؤدي إلى تدفق الأموال إلى الخارج.

وكتبت عينات غويز، المؤسسة والرئيسة التنفيذي لمنصة الرواتب الإسرائيلية "بابايا غلوبال"، في رسالة عامة يوم الإثنين: "بعد هذا الإصلاح السياسي، سيؤسس رواد الأعمال الإسرائيليون كيانات في الخارج. تعريض المستثمرين لنظام قضائي مشبوه، بدون إشراف حقيقي، حيث لا يتمتعون بأي حماية ولا تعويض قانوني، ببساطة مخاطرة كبيرة." وحذرت غويز من أن "هذا خطر واضح وقائم وستكون العواقب وخيمة."

* * *

i24NEWS : رقيب سابق في الجيش الإسرائيلي : " نشكر حزب الله على ما يقوم به لأن استفزازاته توحد الشعب الإسرائيلي"... جاء التصريح تعقيبا على شريط فيديو يظهر مجموعة مقاتلين من حزب الله يتجولون على الحدود

قال الرقيب السابق في الجيش الإسرائيلي ومدير العلاقات الاستراتيجية في مركز علما للأبحاث الأمنية شادي حلول في لقاء مع قناة i24NEWS أجراه الصحافي أدهم حبيب الله إن ما يقوم به حزب الله من استفزازات على الحدود الشمالية تساعد وتساهم في وحدة الإسرائيليين . وجاءت تصريحات الضابط الإسرائيلي السابق خلال مداخلة مع قناة i24NEWS تعقيبا على شريط الفيديو الذي أظهر مجموعة مقاتلين من حزب الله تبدو كوحدة عسكرية عند الحدود تتجول بشكل علني في خطوة وصفها بعض المراقبين بانها غير مسبوقة .

وذكرت بعض المصادر الخاصة لقناة :i24NEWS ان حزب الله يمتحن قوة الردع الإسرائيلية وقدرت الرد بالتزامن مع الأزمة السياسية الداخلية التي خلفتها الحكومة عقب تمرير الخطة القضائية ، إذ أشارت بعض المصادر الأمنية إلى أن حزب الله يستغل حالة العصيان المدني والعسكري داخل الجيش من أجل استفزاز إسرائيل وامتحان قدرتها على الحدود بين البلدين .

وأصدر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي هرتسي هليفي بيانا استثنائيا في ظل اتساع رقعة دائرة رفض الامتثال لأوامر الخدمة العسكرية في قوات الاحتياط والقوات النظامية مشيرا إلى أن الأمر من شانه الحاق الضرر والتسبب سلبا بجهوزية الجيش داعيا رافضي الخدمة للعودة بقرارتهم قائلا: الجيش بحاجة اليكم.

* * *

i24NEWS : البيت الأبيض: "بايدن ونتنياهو لديهم علاقة طويلة الأمد ويتحدثان بصراحة مع بعضهما البعض"

قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارين جان بيير، على الرغم من المخاوف بشأن توترات الإصلاح القضائي في إسرائيل، فإن "العلاقة الطويلة" بين الرئيس الأمريكي جو بايدن ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو تسمح للزعيمين بإجراء محادثة "صريحة ." وأضافت المتحدثة أن الجانبان "لديهم علاقة طويلة الأمد. يتحدثون بصراحة مع بعضهم البعض"، وأكدت خلال مؤتمر صحفي، عندما سئلت عما إذا كان بايدن يثق بنتنياهو، أن الطرفان "تحدثوا فقط الأسبوع الماضي مع بعضهم البعض وأجروا محادثة ممتعة." ولم ترد مباشرة على السؤال لكنها كررت أنهما يشاركان مخاوفهما مع بعضهما البعض، وأن لديهم محادثة صريحة لمناقشة اهتماماتهم المشتركة.

وفقًا للبيت الأبيض، فإن "الجدل والنقاش المهم" الذي يدور حاليًا في إسرائيل حول خطة الحكومة للإصلاح القضائي "صحي" و "جزء من ديمقراطيتنا النابضة بالحياة ." وتابعت المتحدثة باسم البيت الأبيض، "لقد قلت هذا مرات عديدة من قبل: علاقتنا مع إسرائيل - في جوهر هذه العلاقة هي الديمقراطية، وهي قيمنا التي نتشاركها. ولذا، فإننا نحث السلطات، بالتأكيد على حماية واحترام الحق في التجمع السلمي وهكذا سنواصل التأكد من ذلك."

* * *

i24NEWS : وزير الأمن الإسرائيلي لنظيره الأمريكي: "إسرائيل ديمقراطية قوية وستبقى كذلك"

تحدث وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت، مع نظيرة الأمريكي الأمريكي لويد أوستن، مساء الثلاثاء، حول التحديات الإقليمية وحالة مهارات الجيش الإسرائيلي . وشدد يوآف غالانت على أنه الآن، إلى جانب الدفاع عن البلاد، كانت مهمته الرئيسية مع رؤساء جهاز الأمن هي توحيد الصفوف والحفاظ على قوات الجيش الإسرائيلي سليمة في مواجهة العديد من التحديات الأمنية. كما ناقش الجانبان عمليات الجيش الإسرائيلي الأمنية الأخيرة في جنين .

وجدد الوزير غالانت التأكيد "على أن إسرائيل بحاجة إلى سلطة فلسطينية فاعلة تؤدي مهامها على أراضيها في مصلحة الأمن الإسرائيلي ." وأضاف "أنه في أي مكان لن تسيطر فيه السلطة الفلسطينية على الفصائل المسلحة، فإن الجيش الإسرائيلي سيواصل عمله."

* * *

هآرتس: بالتوقيت العبري... من سيحتفل بذكرى "الدمار الثالث" الذي يصممه نتنياهو؟

بقلم نحاميا شترسلر

ترجمة: صحيفة القدس العربي

قبل يومين على 9 آب (التقويم العبري) بدأ نتنياهو في عملية تصفية للهيكل الثالث. فالمظاهرات الكبيرة أو الطيارون الذين تمردوا أو رجال الأمن الذين حذروا أو الرئيس الأمريكي أو حتى رجال الأعمال الذين خرجوا عن أطوارهم... كل ذلك لم يجد نفعاً في التحذير من الضربة الاقتصادية الشديدة التي ستلحق بنا. فقد وضع نتنياهو مصالحه الشخصية أمام مصالح الدولة، ومرر أمس تشريع إلغاء ذريعة المعقولية الذي سيحولنا إلى دولة حافة ديكتاتورية.
ردت البورصة على الفور من خلال خفض الأسعار وانخفض الشيكل. هناك من هم قلقون من تفاقم العلاقات مع الرئيس الأمريكي جو بايدن، الذي كذب عليه نتنياهو كعادته. فقد وعده بعدم سن أي تشريع إلا باتفاق واسع، وفي نهاية المطاف فعل العكس. وقد كذب أيضاً على شركات التصنيف الائتماني التي في القريب ستنتقم منا وستخفض التصنيف. وخدع أيضاً شعب إسرائيل كله عندما أعلن بأنه يعاني من الجفاف، في حين أن الفحوصات أخبرتنا عن عدم انتظام في نبضات القلب وعن حاجة فورية لزرع منظم للقلب. هكذا يتصرف شخص مريض بالاحتيال والكذب. لذلك، محظور اتهام ياريف لفين وسمحا روتمان بالتشريع. نتنياهو هو من عينهما عمداً في منصبيهما ليدفعا قدماً بالتشريع. ومحظور أيضاً اتهام بتسلئيل سموتريتش وايتمار بن غفير لأن نتنياهو هو من عينهما بشكل متعمد. تشريع إلغاء ذريعة المعقولية هو تشريع بيبي خالص. هذه هي المرحلة الأولى في خطته الكبيرة لتصفية الهيكل الثالث.
يقول التراث بأنه في 9 آب، الذي سيصادف بعد يومين، تم تدمير الهيكلين. الهيكل الثاني احترق بسبب أقلية دينية متعصبة ومسيحانية، تمردت على روما الكبرى من خلال جنون كامل واعتقاد بأن شخصية خيالية تعيش في السماء ستقف إلى جانبها وستضرب الإمبراطورية. المتعصبون في حينه كانوا الآباء الأيديولوجيين لمتعصبي اليوم: سموتريتش، بن غفير والحريديم القوميين الآخرين في "المناطق" [الضفة الغربية]. هم يؤمنون أن بإمكانهم إحراق حوارة وتفجير الحرم والتمرد على الولايات المتحدة وأوروبا، وأن نفس الشخصية الخيالية ستضرب جميع شعوب العالم في حرب يأجوج ومأجوج، من أجلهم.

أما المتعصبون في فترة الهيكل الثاني فكانوا أقلية صغيرة متطرفة ولكنها مصممة، عملت بعنف قاتل ضد الأغلبية المعتدلة التي أدركت بأنه لا احتمالية للتمرد على الإمبراطورية الرومانية. قتل في تلك الحرب مئات آلاف الأشخاص، أما الذين بقوا فذهبوا إلى الشتات الذي استمر 2000 عام. وإلى هناك يقودنا متعصبو اليوم. أيضاً هم أقلية مصممة، مسيحانية وقاتلة، ستلحق بالأغلبية المعتدلة اليوم ما فعله المتعصبون بالأغلبية المعتدلة قبل ألفي سنة. إلغاء ذريعة المعقولية ليس إلا المرحلة الأولى في طريقهم إلى تصفية الديمقراطية واستيلائهم على الحكم إلى الأبد.

هذا ضرر كبير حاول وقفه جمهور شجاع من الإسرائيليين الذين خرجوا في كل أسبوع في نصف السنة الأخير، ومؤخراً كل يوم، إلى الشوارع من أجل الديمقراطية. الأوائل الذين خرجوا إلى المعركة كانوا رجال الهايتيك، أي أصحاب الشركات والمدراء العامون والعاملون فيها، الذين أدركوا قوة الهزة الاقتصادية التي سيتسبب بها الانقلاب النظامي. وآخر الذين انضموا للاحتجاج في هذا الأسبوع هم منتدى رجال الأعمال الذي يتكون من مدراء عامين وأصحاب شركات كبيرة في الاقتصاد. هؤلاء نزلوا عن الجدار وخرجوا للتظاهر في القدس. أغلق نحو 150 مديراً رائداً أعمالهم التجارية وأثبتوا للجميع بأن الدولة أهم عندهم من تقرير الربح والخسارة.

دافيد فريدمان، السفير الأمريكي في إسرائيل في فترة ترامب، وهو يميني بارز وصديق شخصي لنتنياهو، قال هذا الأسبوع: "ثمة خطوط موازية بارزة بين الصدع الحالي في إسرائيل والمعارك الداخلية التي تسببت بخراب الهيكل الثاني قبل ألفي سنة. فلماذا تستمر الحكومة في سن قوانين الإصلاح، لا سيما عشية 9 آب؟". صحيح، يا فريدمان، لبيبي سبب جيد لذلك، وهو أنه لا يهمه اندلاع حرب أهلية أو خطر تصفية الهيكل الثالث. ما يهمه فقط هو إلغاء محاكمته. وماذا بشأن الدولة؟ فلتذهب إلى الجحيم.

* * *

هآرتس: في احتفاله بـ"المعقولية": نتنياهو بعد المستشفى.. منظّم للقلب أم للكذب؟

بقلم يوسي فيرتر

انقطع بنيامين نتنياهو أمس نهائياً، "يمكن القول بالقراءة الثالثة"، عن إسرائيل الديمقراطية والليبرالية والتقدمية والمتنورة والغربية التي تفاخر بها في خطاباته في الجمعية العمومية للأمم المتحدة. في الوقت نفسه، عقد تحالفاً دموياً، بالمعنى الحرفي، مع دولة يهودا العنصرية، المسيحانية، الحريدية والقومية المتطرفة.

هذه الزمرة ستحلق به دماره المؤكد، لكن الأغلبية العقلانية لن تفرح بذلك؛ لأن مصيراً مشابهاً ينتظر الدولة. ربما ينقذه التغيير الذي جرى أمس على القانون بصورة معينة من المحاكمة، لأنه يمكن التغاضي الآن عن المحكمة العليا وإقالة المستشارة القانونية للحكومة وتعيين "مدع عام"، الذي سيسحب ملفات الآلاف. وهذا يفرحه. لقد نجا. ولكن لن تقوم له قائمة من الجهات الأخرى. يرى أنه لم تعد أمامه طريق للتراجع. في منتصف تشرين الأول، بعد انتهاء العطلة، سيسن قانون تهرب الحريديم من الخدمة، فيما بعد قانون الأساس: تعلم التوراة. ما الذي جعل إسرائيل على ما هي عليه الآن: طلاب

يتعلمون التوراة بصورة دائمة أم قطاع منتج ومساهم؟ وعندما سيتم استكمال سن هذا القانون، فسيتفرغ لسن تغيير لجنة تعيين القضاة. لن يتفاجأ أحد إذا ظهرت بنود أخرى من بنود الانقلاب بعد ذلك. شركاؤه متعطشون للمزيد.

سيحدث هذا سواء أراد ذلك أم لا. نتنياهو ليس هو صاحب البيت في حكومته أو في ائتلافه في نهاية المطاف. أمس شاهدنا ببث حي ومباشر من الذي يدير الأمور: ايتمار بن غفير، وياريف لفين، وسمحا روتمان. رئيس الحكومة كان سلبياً تماماً. لم نشاهد في أي يوم مشهد ضعف وإذلال مهين كهذا.

ثمة اختيار في هذا الصمت الجبان: بين وزير الدفاع يوآف غالانت، ورئيس الأركان (الذي رفض نتنياهو الالتقاء معه قبل التصويت) وبين مجموعة لفين الفاشية. وقد اتخذ قراراً بالجهة التي سيقف معها. بالمناسبة، لم يجد نتنياهو وقتاً لهليفي، لكنه وجده ليعقوب بردوغو. بعد اللقاء غرد هذا الشوفيني وقال "غالي، ستتم إقالتها".

الفوضى التي سادت الكنيست، جسدت الطريقة التي تدار فيها حكومة الدمار والإهمال. نقاش صعب جرى بين غالنت الذي يتفكك الجيش بين أصابعه، ووزير العدل لفين الذي وضع خطة الانقلاب النظامي التي تمزق الدولة إلى أشلاء. الأول توسل من أجل شيء من التخفيف، والآخر تمسك برفضه. أهين غالانت أمس؛ فقد صوت تحت التهديد بالإقالة. أنهى الدورة الصيفية كبطل، وأنهاها لفين ا كسياسي مقصوص الأجنحة. وأمس، تبدلت الأدوار. جلس الزعيم ظاهريا في الوسط، مقطوعاً ومتجاهلاً. هكذا ظهر مناحيم بيغن (مع الفرق) في أواخر فترة ولايته عندما كان غارقاً في الاكتئاب.

نتنياهو بطل في استغلال النجاح وفي الاستيلاء على الإنجازات. عندما تتم إجازة أي قانون يهمه، (قانون القومية مثلاً) فلا يفوت الفرصة للصعود على المنصة والاحتفال بذلك. أمس، بعد دقيقة على مصادقة الكنيست على قانون إلغاء ذريعة المعقولية بتصويت الائتلاف فقط، بصيغته المتطرفة جداً، هرب من القاعة كأرنب. بيبي هرب.

بقي وراءه المستوطنون والليكوديون للاحتفال المثير للغضب ولالتقاط صور السيلفي. بعد ذلك، صعد لفين على المنصة وأعلن بأنها "كانت خطوة أولية في عملية تاريخية من أجل إصلاح جهاز القضاء". إصلاح. هذا يعني أن الشخص الذي دفع نحو إلغاء ذريعة المعقولية حتى لا تستطيع المحكمة العليا أن تفرض عليه عقد لجنة تعيين القضاة؛ ليس من أجل تعيين قضاة المحكمة العليا، لا سمح الله، بل من أجل تعيين عشرات قضاة محاكم الصلح والمحاكم المركزية التي يعدّ فيها العبء على القضاة غير إنساني.

يحب اليمين ذكر الانفصال كنوع من صورة مرآة "مشوهة جداً" لما يحدث الآن. بعد ذلك، بعد المصادقة على القانون في الكنيست، لم يطلق مؤيدو الإخلاء من قطاع غزة صرخات الفرح في القاعة، فقد حاولوا أن يكونوا إنسانيين وليسوا أشخاصاً قساة القلوب ومنغلقين مثل أعضاء الكنيست الذين رأيناهم أمس.

في نهاية اليوم، أصدر رئيس الحكومة تصريحاً ببث حي ومباشر. فجأة، شاهدنا زعيم دولة مسؤولاً، وكأنه لم يتم زرع منظم قلب له، بل فطيرة عسل. كالعادة، هو كذب وشوه وخلط الأمور بعضها مع بعض. "قمنا بتمرير إصلاح ذريعة المعقولية "، قال. "من أجل أن تتمكن حكومات إسرائيل من قيادة سياسية". 16 سنة وهو رئيس للحكومة. ألم يمرر سياسة حتى الآن؟ إذاً، كيف وصلت إسرائيل إلى هذه القمم؟

"لم يتم قبول أي صيغة مصالحة قدمناها"، كذب. "أيضاً الآن، حتى اللحظة الأخيرة، حاولنا... لكن الطرف الثاني واصل الرفض". "المحاولة" كما يبدو كانت مناورة خداع وبائسة. وإذا كان يتوق جداً للمصالحة، فلماذا أجبر المعارضة؟ عليه التصالح أولاً مع لفين وبن غفير وتمرير صيغة المصالحة في الكنيست. وكما هو متوقع، فقد وعد بأن الائتلاف سيتوجه في الأيام القريبة القادمة للمعارضة وسيقترح عليها الحوار، حتى لو استمر إلى نهاية تشرين الثاني. السخي المعروف. حيث إنه في تشرين الثاني ستنشغل الكنيست بقانون التجنيد الفاسد الذي يعطي الامتيازات. لم تكن هناك أي جملة في خطابه خالية من الخداع والتحايل والتشويه.

* * *

يديعوت أحرونوت: "لأول مرة أشعر بأني تحت احتلال".. إسرائيلي منتظراً نتيجة التصويت على "قانون المعقولية"

بقلم ناحوم برنياع

أمس قبل ربع من الساعة الرابعة، أمام الكنيست، تحت الشمس الحارقة، فهمت لأول مرة في حياتي بأني تحت الاحتلال. تعديل القانون الأساس: القضاء، الذي أقرته الكنيست في تلك اللحظة بأغلبية 64:0، لم يكن في رأس اهتماماتي. القوانين، بما فيها القوانين الأساس، ليست مقدسة، يمكن تعديلها، ويمكن تغييرها. عند استعراض الرائعين الـ 64 الذين صوتوا في صالح التعديل، نفهم أنهم ليسوا مصنوعين من جلدة واحدة: بينهم مغتصبون، متزلفو انتخابات تمهيدية داخلية وعديد للبيبيين في الشبكة الاجتماعية وبينهم جنود، يطيعون الأوامر، لا يهمهم أي دور تؤديه المحكمة العليا ولماذا تحتاج إلى علة المعقولية؛ وهناك آخرون، أولئك الذين تحركهم كراهية حقيقية من القلب لكل ما بنى الرؤيا الصهيونية.

هم يكرهون القوانين، والمؤسسات، وقواعد اللعب، والتعقيدات. خذوا بن غفير أو روتمان أو كرعي أو ستروك: حتى قيام الحكومة الحالية، نشروا أفكاراً متطرفة، مع علم بأنها أفكار لن تتحقق أبداً. الهذيان ترف الأقلية، سترتها الواقية في وجه الواقع.

عشية الانتخابات، عرض روتمان وسموتريتش خطة الانقلاب القضائي خاصتهما في مؤتمر صحافي في "كفار همكابيا". كان العرض ودياً، بإلهام منتدى "كهيلت"؛ المضمون ديماغوجي مضلل ومحرض. حين أنهيا، قلت لهما إني لا أصدق بأن أحداً سيأخذ الخطة على محمل الجد. أخطأت، بالطبع: العرض الفاخر إياه كان لقطار يؤدي بإسرائيل إلى هنغاريا.

ما العمل الآن، يسأل أناس استثمروا أفضل زمنهم في الاحتجاج كيف نتصدى للخسارة، وإلى أن نواصل من هنا.

أقترح عليهم كلمة واحدة، إحدى الكلمات القليلة التي تعلمتها بالعربية: صمود. في وجه الإعصار الذي يهدد بسحق المعجزة الإسرائيلية هذه، ينبغي للجواب أن يكون: الصمود.

سمعتها لأول مرة على لسان فلسطينيين، بحثوا عن سبيل للتصدي للاحتلال. معنى الكلمة حسب ويكيبيديا هو "الالتصاق بالأرض"، "الثبات"، "الوقفة الصلبة". هناك نوعان من الصمود: السلبي الذي أساسه الإصرار على البقاء في المكان وحماية الأرض وعدم ترك القرية والمجتمع الأهلي والبلاد؛ والفاعل الذي أساسه بناء منظومة بديلة. ثمة فارق شاسع بين احتلال واحتلال، بين عصيان وعصيان. أنا لا أشبه. وعلى الرغم من ذلك، هناك ما نتعلمه.

أقترح على كل رجال الجيش الذين يعتزمون عدم التطوع بعد اليوم لخدمة الاحتياط أن يتراجعوا. فالعكس هو الصحيح،

التصقوا بمناصبكم، بالمهام، بالرتب. ابقوا هناك، لكن ذكروا السياسيين يومياً بأن كتب اعتزالكم على الطاولة. إذا اعتزلتم الآن فستخففون على الحكومة تحويل وحدات النخبة في الجيش الإسرائيلي إلى ميليشيا تأتمر بإمرة الحاخامين، كما ستخففون عليها أن تأمر بأعمال غير قانونية في الضفة؛ إذا اعتزلتم فستسرعون مسيرة التدين في الجيش وستقضون على خدمة البنات. الجيش الإسرائيلي جبهة مهمة في الصراع على الديمقراطية.

أقترح على الأشخاص المهنيين في خدمة الدولة أن يكافحوا في سبيل وظائفهم. مدير القطار مل الضغوط السياسية لميري ريغف، وأعلن عن استقالته. هو أخطأ. خذوا قدوة من رئيس البريد ميشآل فاغنن ومديره العام دافيد لارون، فهما شخصان ممتازان أنقذا شركة حكومية بعد سنوات من إدارة سياسية فاسدة وفاشلة. شلومو كرعي، وزير الاتصالات، يبحث عن سبيل للتخلص منهما. أما هما فاختارا القتال.

خذوا قدوة من المستشارة القانونية للحكومة، غالي بهرب ميارا، التي تتلقى السباب والشتائم من وزراء يطلبون رأسها. وعلى الرغم من ذلك، التصقت بمنصبها. خذوا قدوة من مديرة شبكة الشركات ميخال روزنبويم، التي تتصدى بشجاعة لاستهتار وزيرها بالقانون والنظام.

أقترح على رؤساء المرافق الاقتصادية وكبار رجالات صناعة التكنولوجيا العليا الانتظار قبل أن توضيب شركاتهم وأموالهم وخروجهم من البلاد. لا تدعوا الحكومة تطردكم. ولعل الأهم من كل ذلك، القضاة، أولئك الذين يتولون مناصب في العليا وأولئك الذين يتولون المناصب في الهيئات القضائية الأخرى: لا تتراجعوا. يختبئ تحت هجمات لفين وأمسالم وآخرين على السلطة القضائية سياسيان فزعان، تأكلهما الكراهية، جائعان للقوة. لا تسمحوا لهما بالانتصار.

* * *

هآرتس: للإسرائيليين: قناة الدم التي تحيط ببلدات الوسط العربي ستصلكم يوماً ما

بقلم جاكي خوري

في الأسبوع الماضي عندما دخل قانون إلغاء ذريعة المعقولية إلى المرحلة الأخيرة، كان كل نقاش آخر باستثناء جوهر إسرائيل كدولة يهودية في المقام الأول ثم ديمقراطية – قد تم إقصاؤه إلى الهامش. احتل المنصة القيادة العليا الأمنية وقيادة جهاز الأمن في الماضي والحاضر، ورؤساء الاقتصاد والقانونيين السابقين في جهاز القضاء، أفضل الأدمغة في كليات الحقوق – لكن بدون عرب. وتركز النقاش العام على مستقبل الدولة. إذا صادق وجود مواطن أجنبي في الاحتجاج في الأسبوعين الأخيرين لكان سيخرج بافتراض أن الديمقراطية في إسرائيل، حتى أمس (الإثنين) هي في ذروة التألق، وعند المصادقة على القانون تشوشت وأصبحت في خطر التآكل. لكن إسرائيل كانت ديمقراطية لليهود، تميز ضد العرب وتقمع الفلسطينيين – حتى قبل إلغاء ذريعة المعقولية. إن سن القانون يشكل المزيد من التقليص، ليس فقط لذريعة المعقولية بل للفضاء الصغير المحتفظ به في الديمقراطية الإسرائيلية للأقليات وللفلسطينيين. هو يشكل إغلاق نافذة الفرص النظرية للتوجه إلى جهاز القضاء الإسرائيلي على أمل إنقاذهم في بعض الأحيان.

إن تمرير القانون في الكنيست يعتبره الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظر شعب محتل ومضطهد يفحص التداعيات لدى من يقوم بالاضطهاد. أما العربي في إسرائيل فيراه كشاهد من المدرجات أو كلاعب على مقاعد

البدلاء. عرفوا أن أرنب تجارب تطبيق قوانين غير مساواتية وقرارات غير معقولة هي الطبقات الضعيفة، وعلى رأسها مواطنو الدولة العرب والفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كثير من رجال القانون وممثلي الجمهور في المجتمع العربي حذروا مراراً من أن العنصرية والفاشية لن تتوقف فقط عند أقلية قومية. إن إعطاء الشرعية لقوانين عنصرية مثل قانون القومية وقانون لجان القبول أو قانون كامنتس إنما يزيد شهية مواصلة سحق كل من لا يتساوق مع الحاكم وزمرته. لم يستمع أحد لهذا التحذير. ما دام العرب يعانون فالأمر على ما يرام. الآن الكثيرون يخافون على مستقبل الدولة؛ لأن النار لم تعد تشتغل فقط في الطيبة والطيرة وكفر قاسم، بل أيضاً في "هرتسليا" و"رمات افيف".

التشويه الذي حدث أمس ليس وليد الانتخابات أو وليد الحكومة اليمينية الخالصة، بل نتيجة عملية فضلت فيها إسرائيل المتنورة والديمقراطية تجاهل الفيل الضخم الموجود في الغرفة، وأن ترى بالعرب والفلسطينيين مشكلة أمنية وديمغرافية. معالجة مثل هذه المسألة في إسرائيل تتم بقمع أي طموح قومي، وتحطيم أي إمكانية قد توصل إلى اتفاق سياسي يقوم على تقرير المصير، وتقييد هامش العمل السياسي وتقليص التطلع إلى المساواة. يبرز بشكل خاص إسكات المطالبة الأساسية بالأمن الشخصي، إزاء الإهمال وسفك الدماء الذي يحدث كل يوم في المجتمع العربي، بما في ذلك أمس حيث وصلت قائمة حالات إلى 130 ضحية.

صحيح أن عدة منظمات في المجتمع المدني حاولت خلال الاحتجاج جلب قضية الاحتلال وتداعياته إلى مقدمة المنصة وطرح موضوع غياب الأمن الشخصي والعنف المتصاعد في الوسط العربي إلى مركز الاحتجاج، ولكنها محاولة خفتت كلما طال الاحتجاج.

ربما يتفاقم الوضع ويصبح أخطر، ليس للعرب فحسب. فإذا كانت إسرائيل تريد الحفاظ على البيت عشية التاسع من آب (العبري) فيجب فهم أن هناك رعايا ليسوا يهوداً، لكنهم يريدون العيش في مساواة وأمن وسلام حقيقي. ولضمان ذلك، عليهم أن يكونوا شركاء في القرارات وليس فقط قوة مساعدة للاحتجاج. يجب الاستماع إليهم وفهم رسائلهم والتحدث بشجاعة عن مشكلاتهم العميقة وليس كنسها تحت البساط. حتى لو نجح الاحتجاج وتراجع نتنياهو وحكومته، فسنعود إلى النقطة نفسها. إنقاذ البيت لا يمكن أن يقف عند اليهود فقط: إذا أردنا إنقاذ البيت فعلينا إنقاذه كله وليس البيت اليهودي فحسب.

* * *

إسرائيل اليوم: كيف أحدث الضغط الأمريكي تفاقماً للأزمة داخل الكنيست؟

بقلم شيريت أفيتان كوهن

بينما إجازة الصيف أمامهم وقانون تقليص علة المعقولية خلفهم، تأمل القيادة السياسية الآن بهدوء في العلاقات مع البيت الأبيض يسمح بمعالجة مهمات عاجلة كالنووي الإيراني، وتموضع "حزب الله" على حدود الشمال، وربما أيضاً توسيع اتفاقات إبراهيم. ومثلما قال بايدن بصراحة للرئيس هرتسوغ، في لقائهما الثنائي في واشنطن الأسبوع الماضي، فالانشغال بالتشريع

القضائي يجتذب التركيز عن مواضيع مشتعلة أخرى على جدول الأعمال، ويجب إعادة النظرة إلى التحديات السياسية المشتركة. الرئيس الأمريكي لم يبقَ على اتصال مع هرتسوغ الذي هبط في بداية الأسبوع في إسرائيل إلى داخل معمعان التشريع، لكنه نقل رسائله بعناية عبر إحاطات لوسائل الإعلام.

كانت الحكومة راضية عن البيان الذي صدر عن البيت الأبيض فور التشريع ولم يتضمن تهديدات بأزمة في العلاقات، باستثناء "خيبة أمل". إذا ما بقيت هذه الأزمة صغيرة، فللحكومة أسباب للتفاؤل بالنسبة لمدى الضرر بالعلاقات بين الدولتين عقب تشريع القانون دون توافق واسع. في بيان صدر عن البيت الأبيض بعد وقت قصير من إجازة القانون بالقراءتين الثانية والثالثة، جاء أن "الرئيس بايدن أعرب علناً وبشكل خاص عن مواقفه التي تقول إن تغييرات كبيرة في الديمقراطية يجب أن تكون بإجماع واسع قدر الإمكان. مؤسف أن جرى التصويت اليوم بأغلبية طفيفة. نفهم أن المحادثات مستمرة وستستمر خلال الأسابيع والأشهر القادمة للوصول إلى حل وسط أوسع حتى حين تكون الكنيست في إجازة".

تدخل بحكم الأمر الواقع

رغم سلوك دبلوماسي للبيت الأبيض حيال إسرائيل، تدخلت الولايات المتحدة عملياً في إجراءات تشريع داخلية وفي أزمة لا تتعلق بعلاقاتها الخارجية، بل بالجماعات المختلفة في المجتمع الإسرائيلي. وبينما قال الرئيس هرتسوغ وهو في الولايات المتحدة إن هذا اكتراث عائلي من جانب الرئيس الذي هو من عظماء مؤيدي إسرائيل، لكن هل يندرج مثل هذا التدخل ضمن قواعد اللعب الدبلوماسية بين الدول الصديقة؟ ثمة شكوك.

عملياً، "نية الإسرائيليين الطيبة ممن هم من معارضي القانون جاءت لحمل الإدارة الأمريكية على التدخل في أزمة داخلية ستؤدي في النهاية إلى مفاقمتها. الظهر الذي أعطاه بايدن لمعارضي التشريع، والمقابلة مع توماس فريدمان، والإحاطات لوسائل الإعلام ضد استمرار التشريع دون توافقات، وغيرها وغيرها، كانت ريح إسناد أثقلت قلب المعارضة لحظات قبل تحقيق حل وسط.

إذا كان الرئيس الأمريكي يقول إنه محظور التقدم في الوضع الحالي، فكيف يمكن لغانتس أو لبيد أن يتوصلا إلى توافقات مع الائتلاف، الذي يفتقد لكل دعم أمريكي في قدرته على الحكم بأغلبية مطلقة من 64 مقعداً (وليست طفيفة مثلما كتب بالخطأ في البيان عن البيت الأبيض). لا خلاف في حجم المهام السياسية في المنطقة. فالشرق الأوسط يقف أمام تغيير دراماتيكي في ضوء الحضور الصيني في المنطقة وبسط أيادي إيران لتلقي أعضاء جدد في النادي الخطير الذي تقف على رأسه.

إيران تتقدم إلى النووي، بينما لم توجد بعد الصيغة السياسية أو العسكرية التي تقطع خطاها. إسرائيل كفيلة أن تجد نفسها في حرب متعددة الجبهات، بدايتها مع "حزب الله". المهام الكبرى والمهمة، مثلما قال البيت الأبيض الأسبوع الماضي، توجب على رجال بايدن التركيز عليها بدلاً من صياغة حلول وسط في المجلس التشريعي الإسرائيلي.

* * *

إسرائيل اليوم: جيش العدو لن يعود أبدًا إلى ما كان عليه

بقلم ليليخ شوفال

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

لا يزال من الممكن تغيير أو تعديل التشريع والوضع القضائي، لكن الضرر الذي لحق بـ"المجتمع الإسرائيلي" ككل وجيش العدو على وجه الخصوص سيستغرق سنوات لإصلاحه، وليس من المؤكد على الإطلاق أن ذلك سيكون ممكنًا. ولمحاولة تقليص الضرر، حاول وزير جيش العدو، "يوآف غالانت" حتى اللحظة الأخيرة إيجاد حل سهل للوضع، لأنه أدرك أن الضرر المحتمل لأمن الكيان نتيجة أفعال الأيام القليلة الماضية هائل.

عمليا منذ بداية الطريق اتخذت قيادة "المنظومة الأمنية" قرارًا بالبقاء رسمية قدر استطاعتها، وأن تعكس للمستوى الوضع كما هو، دون التقليل من التهديد ودون تضخيمه. ومع ذلك، وفي جميع المحادثات والإيجازات، قدم كبار المسؤولين في جيش العدو إلى المستوى السياسي رسائل مقلقة للغاية بشأن تماسك "الجيش"، والذي قد يتحول لاحقًا إلى ضرر قاتل في كفاءته وقدرته على التعامل مع التهديدات المختلفة.

الغالبية العظمى من جنود الاحتياط، وربما حتى جميعهم، اختاروا التصرف بهذه الطريقة بدافع من حزن عميق، وبحسب تصورهم من أجل "إنقاذ البلاد"، ومع ذلك، من الناحية العملية، فإن البيانات عن عدم الامتثال للخدمة في قوات الاحتياط تلحق أضرارًا لا يمكن وصفها بجيش العدو، ونتيجة لذلك يضعف "الردع الإسرائيلي"، والذي حتى بغض النظر عن الانقسام الداخلي في البلاد يواجه تحديًا كبيرًا بسبب الثقة المتزايدة بالنفس لدى إيران وحزب الله وغيرهم من "الأعداء."

دعم بعض قادة الأجهزة الأمنية السابقين المعارضين بشدة للخطوة التي تقودها الحكومة بيانات عدم الامتثال للخدمة، هناك من وصفها برفض الخدمة، بل وهناك من وصف الموقعين على العرائض بـ"الأبطال"، لكن اثنين من قادة المعارضة وهما رئيسا الأركان السابقين "بيني غانتس" و"غادي آيزنكوت" الذين يفهمون الوضع الأمني المعقد جيدًا أظهروا المسؤولية واختاروا دائمًا دعوة جنود الاحتياط لمواصلة الامتثال للخدمة.

من الناحية العملية، يشير كبار المسؤولين في المنظومة الأمنية إلى أنه حتى هذا الوقت فإن كفاءة جيش العدو للحرب عالية جدًا، وسيستغرق وقتًا حتى تتضرر، ويقدر وزير جيش العدو "يوآف غالانت" في محادثات مغلقة أن جنود الاحتياط المحتجين بمن فيهم الطيارون سيصلون بأعداد كبيرة في يوم صدور الأمر إذا اندلعت الحرب. ولكن حتى لو امتثل الجميع في نهاية الأمر للخدمة في يوم اندلاع القتال، فإن الضرر اللاحق بـ"الجيش" هنا لكي يبقى، بادئ ذي بدء، يجب الاشارة إلى التماسك في الوحدات المختلفة الذي تضرر بشكل قاتل، حتى الآن كان يُطلب من أي شخص يرتدي الزي العسكري إبقاء آرائه السياسية بعيدة عن "الجيش"، هناك عدد لا بأس به من العسكريين الذين يدعمون الإصلاح القانوني، وهم قلقون من قرار طيارين وجنود احتياط آخرين إعلان عن عدم نيتهم الامتثال للخدمة بسبب قرارات سياسية.

بدون تعميم، فإن عددًا لا بأس به من أولئك الذين يخدمون في النظام الفني في "سلاح الجو" على سبيل المثال يدعمون التعديلات القضائية، وهم غاضبون جدًا من الطيارين الذين يستخدمون وظائفهم العسكرية لفرض تحركات على الحكومة.

صحيح أنه لن تقلع الطائرة بدون الطيارين، لكنها أيضًا لن تكون قادرة على الإقلاع بدون الفرق الفنية التي تسلحها وتجهزها وتزودها بالوقود، ماذا سيحدث في المرة القادمة التي تصل فيها حكومة بأجندة مختلفة لا تناسب هذه الفرق الفنية أو أي وحدة أخرى في "الجيش؟."

هناك قضية أخرى تتعلق بالفعل بالمسألة السابقة، وهي تطبيع رفض الخدمة وعصيان الأوامر، حتى لو لم تكن هذه أوامر غير قانونية بشكل واضح ترفرف فوقها راية سوداء.

المسألة الثالثة، لكنها بالتأكيد ليست الأخيرة، هي تأثير الأحداث على الخدمة الدائمة، عانى "الجيش الإسرائيلي" في السنوات الأخيرة من رحيل جماعي للضباط، والخوف الكبير هو أن تحركات الحكومة الأخيرة وكذلك الخطاب العام ضد الخدمة في "الجيش"، سيسرع من هذا الاتجاه. ومن الآن هناك وظائف شاغرة في "الجيش"، أو يشغلها جنود صغار السن وعديمي الخبرة، مع الأسف الشديد يمكن القول إن "الجيش" أصبح متوسطا، وكما نعلم، لا توجد تكنولوجيا في العالم يمكن أن تحل محل رصيد بشري ضعيف او متوسط.

* * *

700 طيار في سلاح جو العدو يعلنون توقفهم عن الالتحاق بالخدمة

أبلغ حوالي 700 طيار احتياط من بينهم 200 ضابط في "سلاح جو العدو الإسرائيلي"، قادتهم أمس الثلاثاء بأنهم لن يواصلوا التطوع في الخدمة. وجاء قرار الطيارين بعد يوم واحد فقط من إقرار بند إلغاء سبب المعقولية في الكنيست ونتيجة لذلك، سجل سرب كامل في مدرسة الطيران انخفاضاً في عدد مدربي الطيران بالاحتياط بشكل كبير، وذلك بحسب قناة كان11.

يزعم "جيش العدو الإسرائيلي" أن هذه المرحلة لا يوجد بها أي ضرر على الكفاءة، لكن هذا يمكن أن يتغير في أي لحظة، حيث يتم بالفعل تحديد علامات أولية لعدم الاستقرار، ما يؤثر على كفاءة جيش العدو الذي يراقب أرقام رافضي الخدمة بقلق شديد.

يقول الطيارون إن هذه ليست مسألة خضوع المستوى السياسي للجيش لأنهم مدنيون، وهذا لا يعتبر انقلاباً عسكرياً، ووصفوا ما يحدث وقالوا: "هذا ديماغوجية وهناك فقدان تام للثقة في أولئك الذين يرسلوننا للخدمة العسكرية." وبعض الطيارين غاضبون من "رئيس الأركان" الذي لم يخرج عن طريقه في الأسبوع الماضي بعد إرسال رسالة التحذير من رفض الالتحاق بالخدمة العسكرية إذا تم تمرير بند إلغاء سبب المعقولية، ولكن الآن فقط، بعد إقرار الكنيست للقانون، يناشدهم "هليفي" العودة إلى الخدمة، "لقد استيقظ للتو من نومه."

كما يثير القانون الأساسي المقترح "متعلمو التوراة" الذي قدمته حزب "يهودوت هتوارة" غضباً بين الطيارين، يقول أحد الطيارين: "يتحدث رئيس الأركان عن جيش الشعب، كما لو أنه لا يفهم الصدع في المجتمع، لسوء الحظ، حتى الهتافات

المتحمسة لن تربط الصدع بعد الآن." وخلال نهاية الأسبوع، أعلن 1,142 طياراً وأفراد طاقم من سلاح جو العدو أنهم سيتوقفون عن التطوع في الاحتياط إذا استمر تشريع "قوانين نتنياهو" لإضعاف القضاء. كتب الموقعون في الرسالة أن "التشريع الذي يسمح للحكومة بالتصرف بطريقة غير معقولة للغاية سيضر بأمن إسرائيل، وبسبب فقدان الثقة يعرض حياتنا للخطر." وقال رئيس أركان جيش العدو السابق "غادي ايزنكوت": "إن ضعف نتنياهو يؤثر على عملية صنع القرار، وقد تغيرت سياسة الجيش الإسرائيلي في استخدام القوة."

* * *

احتجاجًا على تمرير قانون المعقولية..جنود احتياط في وحدات النخبة بجيش العدو لم يلتحقوا بالخدمة

لم يصل جنود الاحتياط في بحرية العدو ووحدات النخبة الأخرى إلى أماكن خدمتهم في فحص المرشحين والتدريب أمس الثلاثاء ونفذ ضباط آخرون المهام بدلًا من ذلك. وقال جنود احتياط لقناة كان، أن جنود احتياط يتعاملون بشكل أساسي مع فحص المرشحين للخدمة العسكرية والتدريب لم يصلوا صباح اليوم لأماكن خدمتهم العسكرية بعد تمرير قانون "إلغاء سبب المعقولية" أمس في "الكنيست." ونظرًا لعدم وجود أحد ليحل محلهم، قام جنود في الخدمة الفعلية بذلك، وغاصوا في البحر واضطروا إلى التخلي عن مهامهم الأساسية. وقد استدعى قائد وحدة" شيطتت" جنود الوحدة لإجراء محادثة يوم الأحد.

في المراسلات بين الجنود، كتبوا: "الاحتياط والجيش قيمة عليا بالنسبة لنا، نحن نتعامل بالفعل مع نقص في القوى العاملة، هذه ليست مجموعة كبيرة تقوم بخدمة الاحتياط، من سيحل محلها؟ معظمنا يتراوح عمره بين 50 و40 عاما." كما رفض جنود في الوحدات العملياتية ووحدات أخرى الالتحاق بوحداتهم في خدمة الاحتياط بعد إقرار "قانون المعقولية."

* * *

القناة الـ 12 : مستقبل إسرائيل في خطر

بقلم إلداد تامير

ترجمة: فاتن أيوب. مركز أطلس للدراسات الاسرائيلية

في اليوم التالي بعد الموافقة على المرحلة الأولى من البرنامج التشريعي في الكنيست، قد يكون من الجدير بنا البدء ببعض الحقائق الأساسية: منذ شهر يناير، ارتفع مؤشر تل أبيب 125 بنسبة 3.41٪ فقط، مقارنة بمؤشر الأسهم العالمي (MSCI) الذي ارتفع بنسبة 23.94٪ ومؤشر S&P 500بنسبة 18.13٪. في الوقت نفسه، ارتفع الدولار بنسبة 8٪ مقابل الشيكل في نفس الفترة.

إن الأرقام تتحدث عن نفسها. هذه الحكومة لا تخدمنا بأي شيء. إن البورصة تعكس دائمًا وبصورة علمية الوضع الاقتصادي. وهي غالبًا ما تتنبأ بالمستقبل جيدًا. لذا فإن الفجوات هائلة وكلنا سنشعر بالخسارة في جيوبنا. نعم نعم، نحن ندفع من جيوبنا لهذه الحكومة البائسة. إنني أدرك للأسف إلى أي مدى سيكون سوء الوضع.

يعتمد الاقتصاد المزدهر على عدة مبادئ بسيطة - جميعها تم محوها على يد الحكومة الحالية:

- الوحدة والتماسك الاجتماعي - من منا يريد الآن الاستثمار في روسيا أو أوكرانيا؟ من منا يريد أن يستثمر في اقتصاد ينفصل فيه المجتمع عن المؤسسة؟ الإجابة بسيطة - لا يوجد أحد. لا بالداخل ولا بالخارج. بغض النظر عن أي قانون يتم تمريره أم لا: ممثلو الحكومة، بإذن من رئيس الحكومة، يخدمون كفرقة تحرض على الكراهية والتحريض.

- الحوكمة - من يريد الاستثمار في تركيا أو ربما كوريا الشمالية؟ ليس عليك أن تكون عبقريًا لفهم الوضع. تعاون السيد سموتريش مع مجرم سابق يُدعى إيتمار بن غفير من أجل سرقة الخزينة العامة. أي أن الحكومة لا تحكم، والحكم ليس بيد الليكود. إن الحكومة عبارة عن مجموعة من العصابات التي لا تملك القدرة على الحكم. لا حاجة للإعلان عن الدكتاتورية لأنها موجودة هنا بالفعل.

- هايتك واقتصاد حر - لقد تجولت لسنوات طويلة حول العالم وأقنعت المستثمرين الأجانب بالاستثمار في إسرائيل. لقد كان العنوان - لماذا إسرائيل؟ لسوء الحظ، فإن الاستثمارات الأجنبية في مجال الهايتك الإسرائيلية على وشك الاختفاء، حيث يمكن تأسيس جميع شركات الهايتك كشركات أجنبية. بدون الهايتك، سيموت الاقتصاد الإسرائيلي ببطء، ومعها سينتشر.

- مصداقية الحكومة - عندما يكون هناك عدم ثقة بين المواطنين والحكومة، تبدأ عملية اقتصادية يبحث فيها الجميع عن طريق للخروج. في بلد ديمقراطي، الثقة في عدالة ومصداقية الحكومة أمر أساسي لنمو الاقتصاد. للأسف، إن مصداقية الحكومة تشبه الآن مصداقية الحكومة في البلدان المظلمة.

- الاستقرار / اليقين - من يدري ماذا سيحدث غدًا؟ الشهر القادم؟ في العام القادم؟ كيف سيخطط كل مواطن أو مستثمر لمستقبله المالي؟ هل تمنح الحكومة أحد منّا شعورًا بالاستقرار؟ في من نثق؟ ياريف لفين أو ربما رئيس الحكومة؟ أو ربما بن غفير؟

- الفساد - ستتفقون معي في أن إلغاء عدم المعقولية سيسمح لأي وزير في الحكومة بالبدء في سلسلة من "سداد الديون" لأصدقائه ومعارفه، دون سلطة المحكمة لوقف سرقة الخزينة العامة.

يبدو الوضع سيئًا الآن، وربما يزداد سوءًا، لكن بعد الأسوأ سيكون أفضل.

* * *

معاريف: من يحمي إسرائيل أم من يُنهي أمرها؟... كفاح نتنياهو الطويل ينهار في لحظة واحدة

بقلم بن كاسبيت

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع .مركز أطلس للدراسات الاسرائيلية

طوال عمله السياسي، بذل نتنياهو قصارى جهده ليدمغ صورته في الوعي الوطني كـ "حامٍ لإسرائيل والقائد القوي". أمس في جلسة الكنيست، جلس "القائد القوي" مثل لعبة جورب مهانة، مسحوقة، مرمية ومفرغة، بينما وزير العدل ووزير الأمن يخوضان شجارًا مصورًا فوق رأسه. بدا وكأن لا علاقة له بالحدث، ولا علاقة له فعلًا بالحدث هذه ليست حكومته، إنها حكومة المتطرفين الذين اختطفوه.

من عرّف نفسه بأنه "حامي إسرائيل" وجد نفسه من يُنهي أمرها، من حاول أن يظهر بمظهر "القائد القوي" انهار في لحظة الحقيقة وأصبح الأضعف من بين قادة إسرائيل، علاقته الوحيدة بالحدث المخيف الذي علقنا بهِ هو المسؤولية؛ هو فقط المسؤول.

المُعضلة التي واجهها ما بين إنقاذ الائتلاف وإنقاذ الدولة، اختار نتنياهو الائتلاف، يعني أنه اختار نفسه. رئيس الحكومة الذي لا يعقد الكابينت الأمني - السياسي ليستمع إلى الانعكاسات المتوقعة للتشريع على الجيش، والذي لا يلتقي رئيس الأركان رغم مناشداته قبل التصويت؛ يتنكر لكل الأضواء الحمراء ولكل العناوين على الجدران.

لصالح من يفعل ذلك؟ ليس لصالح ضم الضفة الغربية، ليس لصالح توحيد القدس من جديد، ليس لصالح تدمير المشروع النووي الإيراني أو اغتيال حسن نصر الله؛ إنه يفعل ذلك من أجل تمرير قانون يُلغي قدرة المحكمة العليا على مراقبة خطوات الحكومة في الحالات التي لا تكون لها حجج معقولة للغاية. القانون الذي يحوّل إسرائيل إلى دولة بسلطة واحدة، تمتلك كل شيء، دونما توازنات وكوابح، ودون مراقبة قضائية، ومن دون دستور. بعد أن حارب طوال حياته المهنية على مشاريع مشابهة، تفكك نتنياهو في لحظة الحقيقة وكأنه بنيان من ورق، فقط من أجل الحفاظ على الائتلاف الذي يقود إسرائيل إلى الهاوية.

بعد ان تذهب إسرائيل وتفقد مصداقيتها ومقامها الدوليين، بعد أن تفقد مظلتها الجوية الأمريكية، بعد أن تفقد النظام الحصين القوي الذي وفرته لها المحكمة العليا؛ أول من سيدفع الثمن هم طيارو الطائرات الحربية، ثم يأتي بعدهم الضباط والمقاتلين، هؤلاء هم من سيتم استدعائهم إلى لاهاي، هؤلاء هم مَن لن يكون بمقدورهم مغادرة البلاد، مكرهون من قِبل الائتلاف الذي يكاد يمرر قانون دراسة التوراة كمادة أساسية.

الائتلاف الذي لا يجند المتدينين رغم انتهاء صلاحية قانون التجنيد السابق، الائتلاف الذي ترتقي سلطة القانون على لسانه والآلاف من الهاربين الذين يكسبون المال من جيوب دافعي الضرائب في حديقته الخلفية.

ولأن العار قد زال من البلاد، يُواصل قادة الائتلاف أيضًا تحقير وإذلال والبصق على كل ضباط ومقاتلي الاحتياط غير المستعدين للاستمرار في قتل أنفسهم من أجل خيام التوراة. ميري ريغف تريد أن ترسلهم إلى الحبس، وايتمار بن غفير يحط من قدرهم، ويريف لفين يطول لسانه بحقهم.

الآن، لحظة واحدة بعد المصادقة على القانون، فجأة "كلنا إخوة"، بن غفير يؤكد أننا إخوانه. ومن أجل التدقيق أكثر على العلاقة الأسرية، سيُصادق الآن أيضًا على السيطرة على تعيين القضاة وكل ما تبقى من بنود الانقلاب، لماذا؟ لكي "يعزز الديمقراطية". في العالم الغريب الذي علقنا بهِ؛ بن غفير هو الديمقراطي الأكبر.

وكذلك رهينته، نتنياهو بدا مثل قطعة من العسل. "كلنا إخوة"، ذكرنا الرجل الذي دشن آلة السم الأكثر عنفًا وسمية على مدار تاريخنا، الرجل الذي يعتبر أتباعه جمهورًا عريضًا أنهم "خونة"، الرجل الذي لن يرتاح ولن يهدأ له بال حتى لا تبقى قطرة واحدة من الصداقة الحميمة في هذه البلاد؛ حرص على الكذب بالأمس أيضًا، عندما هاجم المتظاهرين وزعم بأنهم يقطعون الطريق إلى مطار بن غوريون، ويمنعون الملايين من الوصول إلى الرحلات الجوية أو الوصول إلى المستشفيات.

الحقيقة: أيّ إسرائيلي لم يفوت أيّ رحلة جوية، ورغم أن كل سيارات الإسعاف وصلت إلى المستشفيات. تمامًا كما وصف المتظاهرين في فترة كورونا بأنهم "ناشري أمراض"، هكذا فعل هذه المرة أيضًا. الرجل الذي باع الجيش الإسرائيلي بحفنة من العدس، وشكّك في ائتلاف المتطرفين المجنون الذي أسسه؛ يدعو الآن إلى السلام والمساواة والصداقة. صرخة القوزاق المسروق (القوزاق هم مجموعة عرقية من السلافيين الشرقيين الذين يقطنون جميعًا في السهول الجنوبية شرق أوروبا وروسيا وكازاخستان وسيبيريا، وهناك فرضية تقول بأنهم فئة عسكرية من الناس ضمن روسيا).

من شاهد أمس التغطية الدولية للفشل الإسرائيلي، فهم أن إسرائيل تحولت إلى "دولة فاشلة". إلى ما قبل نصف سنة، كانت دولتنا حكاية نجاح تحبس الأنفاس، عسكريًا، اقتصاديًا، علميًا وتقنيًا، دولة تأسست على خلاف جميع التوقعات وحققت إنجازات غير مسبوقة في وقت قصير للغاية. كل هذا جاءوا الآن ليدمروه، هم غير قادرين على البناء، أما أن يدمروا فنعم هم كذلك.

على أهل الاحتجاجات ألا يسترخوا هذا الصباح، على العكس عليهم أن يرفعوا رؤوسهم، هذه الحرب لم تحسم بعد، ستكون حربًا طويلة، حربًا مريرة، حربًا ضروسًا، وليس أمامنا خيار سوى أن ننتصر. علينا فعل ذلك بالوسائل الديمقراطية، الوسائل المدنية وجميع الأدوات التي تتيحها الديمقراطية لمواطنيها.

ليس هناك أيّ أمر نهائي، كل شيء قابل للتحول. هذه الحكومة التدميرية ستطرد في قادم الأيام، وفي الوقت المناسب على يد الناخب، وتعود إلى الجُحر الذي خرجت منه. ستكون هذه فرصة لمرة واحدة، لا تتكرر، لنرتب الديمقراطية الإسرائيلية مرة واحدة، وللأبد: إقامة دستور، وتجنيد المتدينين وتعليم هؤلاء أنهم لن يتجندوا للدراسات الأساسية الكاملة. لننقذ المشروع الصهيوني، لن تكون هناك فرصة أخرى.

* * *

هآرتس : نتنياهو يعرّض الأمن، الاقتصاد، وعلاقات إسرائيل الخارجية للخطر

بقلم سامي بيرتس

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

لو كان رئيس الحكومة يبحث عن سلَّم للنزول عن الشجرة العالية التي صعد إليها هو وحكومته فقد قُدمت إليه عدة منها في الأشهر الماضية، ورفَضها كلها. تجاهل إشارات التحذير الاقتصادية، التي تجلت في الهبوط الحاد في الاستثمارات في قطاع الهاي - تك، ورفَض تحذيرات الاحتياطيين بعدم الالتحاق بالخدمة، وادّعى أنه في الإمكان العمل مع عدد أقل من الطيارين،

ولم يستجب لطلب الرئيس الأميركي، جو بايدن، القاضي بوقف التشريعات، وتناقش مع رئيس الهستدروت أرنون بار - دافيد من دون جدوى.

في تشرين الأول 2022، عندما كان رئيساً للمعارضة، وصف نتنياهو العوامل التي أدت إلى توقيع اتفاقات أبراهام مع الإمارات والبحرين بالتالي: "القوة الاقتصادية والعسكرية منحتنا قوة سياسية أيضا". وكان هذا شعاره في كل انتقاداته السياسية.

خلال الأشهر التي مرت منذ تشكيل الحكومة، تسبب نتنياهو بتآكل هذه القوى الثلاث في وقت واحد؛ فقطاع الهاي - تك في حالة هبوط كبير، والجيش الإسرائيلي يعاني جرّاء خطر التفكك، ومن الصعب تسمية الرفض المستمر للرئيس بايدن دعوة نتنياهو إلى زيارة البيت الأبيض بالقوة السياسية. إن جعل تشريع إلغاء حجة المعقولية يسري سيدمر بصورة أكبر هذه القوى الثلاث.

هناك تفسيران لاستعداد نتنياهو لتعريض الاقتصاد والأمن والعلاقات الخارجية للخطر: خروجه عن المسار، أو رؤيته خطراً آخر أكبر بالنسبة إليه. والنتيجة في الحالتَين مدمرة، فهو لا يريد النزول عن أي شجرة ولا يبحث عن سلَّم، وربما هو يريد أن يزيد في تفاقم الوضع.

الخطر الذي يحركه هو المحافظة على سلامة حكومته وعلى مكانته في اليمين. بالنسبة إليه، فإن السيناريو الصعب هو إذا لم يمر التشريع في الدورة الحالية واستقال وزير العدل ياريف ليفين، الأمر الذي يمكن أن يدفع بعض أعضاء الحكومة إلى شن حرب عليه. لن يصل الأمر إلى حد الإطاحة بالحكومة، إذ لا يوجد سبب لدى المتطرفين في الحكومة للقيام بذلك، وليس لديهم بديل.

لسبب ما، لا يريد نتنياهو تحمُّل هذه المخاطرة، وهو يفضّل مخاطر أُخرى تهدد الدولة؛ مئات الطيارين الذين يرفضون الخدمة في الاحتياط، والأذى السريع الذي سيلحق بكفاءة سلاح الجو، ورفض الخدمة من طرف آلاف الاحتياطيين التابعين لأسلحة متعددة، والضرر الجسيم في تماسك الجيش يمكن أن يتسلل إلى الجيش النظامي، بالإضافة إلى أضرار اقتصادية، وانتقادات قاسية من جانب شركات التصنيف الائتماني التي وُعدت سابقاً بأن أي تشريع لن يمر من دون إجماع واسع عليه، هذا عدا انتهاك وعود قُدمت إلى بايدن.

كثيرون يحاولون في الأيام الأخيرة الدفع قُدماً بتسوية، لكن درجة الثقة بين الائتلاف والمعارضة ليست فقط متدنية، بل غير موجودة. حتى لو وُجدت في اللحظة الأخيرة، فإن أي تسوية لن تزيل المخاطر المتفاقمة والمتزايدة. يقود هذا الائتلافَ، ما دام قائماً، العناصر المتطرفة فيه، وهذه العناصر لن تتخلى عن رغبتها في تغيير منظومة القضاء والحكم.

جزء من مخططات هذه العناصر لم يجرِ التعبير عنه علناً، بل تلميحاً - كإقالة المستشارة القانونية للحكومة. من الواضح للمعارضين للانقلاب القضائي أن خطوات كهذه ستدفع بالجماهير إلى الشوارع بأعداد أكبر بكثير من تلك التي رأيناها حتى الآن. هناك أصحاب مناصب رفيعة المستوى لم يهددوا حتى الآن بالاستقالة، وشخصيات عسكرية لم تتوقف عن خدمتها، لكنهم ربما يفعلون ذلك في الخطوات المقبلة.

يبدو نتنياهو حذراً وعاقلاً من الدخول في مغامرات عسكرية، لكن الدفع قُدماً بالتشريع القضائي يدل على عدم الحذر وعدم وجود كوابح. لقد وضع نفسه وحكومته في وضع هو مضطر إلى أن يقدّم إلى معسكره إنجازاً بأي ثمن، والإنجاز المطلوب هو إضعاف منظومة القضاء، وهذا سيتحقق بثمن باهظ، هو إضعاف الجيش الإسرائيلي، والاقتصاد والمجتمع الإسرائيليَين.

ليس هناك أكثر رمزية من إلغاء حجة المعقولية لتوضيح ما هو الإنجاز اليميني لهذه الحكومة؛ حق اتخاذ قرارات غير معقولة من دون أن تقدر المحكمة على لجمها. لقد عرفت إسرائيل في تاريخها حكومات جيدة وسيئة، لكن لم يسبق أن رأينا حكومة شعارها المركزي التصريح علناً بأنها لا تريد التصرف بمعقولية.

* * *

تعزيز الحراس حول وزراء بعد إلغاء ذريعة عدم المعقولية

ترجمة: :بلال ضاهر. موقع عرب 48

بموجب تعليمات الشاباك، تم تعزيز الحراسة الشخصية على وزراء، ويخضع وزير القضاء، ياريف ليفين، الذي يقود خطة "الإصلاح القضائي" الحكومية لإضعاف جهاز القضاء، إلى أعلى مستوى حراسة شخصية

عززت وحدات الحراسة على الوزراء الإسرائيليين، بموجب تعليمات جهاز الأمن العام (الشاباك)، الحراسة على العديد من الوزراء، في أعقاب مداولات لتقييم الوضع على إثر المصادقة على إلغاء ذريعة عدم المعقولية. وتعالى خلال المداولات أن مستوى التهديد ضد هؤلاء الوزراء قد تغيّر، حسبما ذكرت القناة 12 اليوم، الأربعاء. وتغيرت "خريطة التخوفات والتهديدات على الوزراء، في الشبكات الاجتماعية ومن خلال تهديدات فعلية" عدة مرات خلال الأشهر الأخيرة، وإثر ذلك تقرر في وحدات حراسة الوزراء التابعة لمكتب رئيس الحكومة تعزيز إجراءات الحراسة على قسم من الوزراء، من خلال زيادة عدد الحراس الشخصيين، وتوسيع منظومة الحراسة على مؤتمرات واجتماعات.

ويخضع وزير القضاء، ياريف ليفين، الذي يقود خطة "الإصلاح القضائي" الحكومية لإضعاف جهاز القضاء، إلى أعلى مستوى حراسة شخصية، خاصة خلال جولاته الميدانية، وفق ما نقلت القناة عن مصدر مطلع على تفاصيل تعزيز الحراسة على الوزراء.

وصادقت الهيئة العامة للكنيست، أول من أمس، بالقراءتين الثانية والثالثة على قانون إلغاء ذريعة عدم المعقولية، في ظل انقسام غير مسبوق في المجتمع الإسرائيلي حول الخطة القضائية، وتأثيرها على الجيش إثر إعلان مئات عناصر الاحتياط عن توقفهم عن الامتثال في وحداتهم، وخاصة في سلاح الجو، وسط انتقادات شديدة لهم من جانب مسؤولين رسميين.

واجتمع رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، هيرتسي هليفي، مع رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، في أعقا المصادقة النهائية على القانون، وحذر من تسرب الاحتجاجات في الاحتياط إلى ضباط في الخدمة الدائمة، وطالب بضرورة توقف تصريحات الوزراء وأعضاء الكنيست من الائتلاف ضد الجيش وضباطه وجنوده، النظاميين وفي الاحتياط، وقال إن هذه التصريحات "تلحق ضررا بكفاءات الجيش الإسرائيلي وتكتله."

وتعالت في الأيام الأخيرة تحذيرات من "حرب أهلية" في إسرائيل. وقال رئيس الشاباك السابق، نادا أرغمان، لإذاعة الجيش الإسرائيلي، يوم الخميس الماضي، إن الخطة القضائية "تفكك المجتمع الإسرائيلي وتستهدف قدرة الجيش الإسرائيلي في تنفيذ مهامه، لدرجة تهديد حقيقي على أمن الدولة". وأضاف إنه قرر التحدث إلى وسائل الإعلام لأنه "أخشى جدا من أننا في بداية

حرب أهلية." كما أظهر استطلاع نشرته القناة 13، أمس، أن غالبية المواطنين الإسرائيليين يخشون من "حرب أهلية"، حيث أجاب 56% بالإيجاب على سؤال بهذا الخصوص. واعتبر 43% من المشاركين أن نتنياهو هو من يتحكم بسياسات الحكومة، في حين رأى 37% أن وزير القضاء، ياريف ليفين، هو الشخصية الأكثر نفوذا وسيطرة داخل الائتلاف.

* * *

قادة أمنيون في دولة الاحتلال يهاجمون نتنياهو.. "أسير لشركائه"

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

هاجم قادة أمنيون في دولة الاحتلال حكومة بنيامين نتنياهو، وذلك بعد المصادقة على مشروع قانون "الحد من المعقولية" والذي يقلص صلاحيات السلطات القضائية. ونقلت "القناة 12" عن رئيس جهاز الموساد السابق تامير باردو قوله إن "من صوّت في الكنيست مزّق الشعب الاسرائيلي إربًا، وكان يعلم أن هذا ما سيحدث، أعتقد أن الديمقراطية قد ولّت، في دولة ديمقراطية كان ممنوعا الوصول لهذا الوضع، وأعتقد أن بنيامين نتنياهو أسير من شركائه، وتوقف عن الاستماع للآخرين."

أما رئيس جهاز الأمن العام-الشاباك السابق عامي آيالون، فأكد في أن "تصويت الكنيست شكل لحظة دراماتيكية، الكنيست فقد أهميته، ولم يعد جزءًا من النقاش العام في الدولة، لأن النقاش العام سيذهب مع الجمهور إلى الشارع والمحكمة ورئاسة الدولة، وسيحددون إلى أين ستذهب الدولة، حتى لو أراد أعضاء الكنيست تدمير الدولة، وتحويلها إلى نظام شمولي" على حد وصفه.

الرئيس السابق للموساد داني ياتوم أكد أنه "رغم أن تصويت الكنيست فقد أضرّ بالنظام القانوني للدولة، لكنه في الوقت ذاته يلحق ضرراً بالغ الخطورة بالمجتمع والجيش والمحكمة العليا، التي تتركز مهمتها في إحداث التوازنات بين السلطات، بدلا من توجهات رئيس الوزراء، الذي يرى نفسه الحاكم الوحيد والديكتاتور في إسرائيل."

ياتوم أكد في مقابلة صحفية أخرى أن "وزير الحرب يوآف غالانت يجب أن يستقيل، وعندما يقول رئيس الموساد الحالي ديفيد بارنياع أنه في أوقات الأزمات سيكون في الجانب الصحيح من التاريخ، فإنه يقصد أن يكون بجانب النظام القضائي، وليس السلطة التنفيذية." وأضاف في **مقابلة** نشرتها صحيفة "معاريف": "نحن منزعجون جدًا، ونشعر أن الدولة تنخر تحت أقدامنا بسبب الأضرار الفادحة التي ألحقتها بها هذه الحكومة بقيادة نتنياهو، حيث يمسك سموتريتش وبن غفير بيديها اليمنى واليسرى، ولن نتسبب في أضرار مرة أخرى، وسنستمر في النضال ." وتابع بأنه "عندما ينشأ تناقض بين قرار المحكمة والحكومة، فإن الموساد سيختار الانحياز للأولى، وباقي الهيئات الأمنية والعسكرية: الشاباك والموساد والجيش، لن تقدر على القيام بمهامها وأنشطتها في مثل هذا النظام المضطرب، خاصة ما يحدث في الشوارع، لأنه يتغلغل في المجتمع، ويؤثر في الخطاب المستمر." وأضاف أنه "من يخدمون بهذه الأجهزة لديهم عدد غير قليل من الأسئلة دون إجابات واضحة، حتى إن غالانت لا يمكنه التعايش مع هذه التطورات التي تترك تأثيراتها السلبية للغاية على الجيش، وغالانت يجب التوقف عن اللعبة، عليه أن يستقيل، وكنت أتوقع منه أن يعلن معارضته."

موشيه كرادي المفوض السابق لشرطة الاحتلال هاجم وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، واصفا إياه بأنه "غير إنسان، وقد وعدنا بتفكيك التنظيمات الإجرامية، لكه لا يعرف، بل هو متورط باستمرار بتدمير الشرطة، أنا متشائم كثيرا، وأرى إراقة

الدماء في الخلفية، الهواء مليء بالوقود، وكبريت صغير يكفي، لدينا وزير جنائي مُدان، كل ما يفعله إثارة الفتنة والشقاق بين الجمهور الإسرائيلي ورؤساء الشرطة، ويعلم أن وجوده سيزيد من حدة التوتر، أنا قلق للغاية لأننا على وشك إراقة الدماء."

وأضاف في **مقابلة** نشرتها صحيفة معاريف، أن "بن غفير يرتدي قبعة حمراء، هو مجرم في جوهره، يقوم بأشياء ليس لها حتى أثر لإنسان، إنه ليس إنسانًا، بل إنه جاء للعالم للقيام بأشياء سيئة، ولهذا السبب ليس من السهل التعامل معه، نظرت إليه وقلت أكثر من مرة إنه وعدنا بتفكيك المنظمات الإجرامية، لكنه يعمل باستمرار على تدمير الشرطة والأمن وإسرائيل."

وتكتسب مواقف الجنرالات الإسرائيليين أهمية استثنائية في معارضة الانقلاب القضائي لأن لهم وزنا سياسيا وشعبيا كبيرا في دولة الاحتلال، وسبق لهم أن عبروا عن غضبهم من هذه الخطوة وأدانوها وأعلنوا وقوفهم ضدها، وأعربوا عن إحباطهم العميق وخوفهم من المستقبل.

* * *

استطلاعات

استطلاع: قانون المعقولية يساعد "نتنياهو"

ترجمة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

تشير نتائج استطلاع للرأي للقناة 13 نشر مساء الثلاثاء بأن كلا من الليكود وحزب "غانتس" سيكونان أكبر الأحزاب في كيان العدو وتساوي في عدد المقاعد بينهما. الاستطلاع الذي جاء بعد يوم واحد من إقرار قانون إلغاء سبب المعقولية في الكنيست يشير إلى ارتفاع حظوظ "نتنياهو" أمام "غانتس" في أيهما الأنسب لمنصب "رئيس الوزراء"، **وفيما يلي نتائج استطلاع الرأي:**

- حزب "همحني هممليختي" (غانتس) 28 مقعداً.
- "الليكود" (نتنياهو) 28 مقعداً.
- "يش عتيد" (لابيد) 19 مقعداً.
- "شاس" (درعي) 10 مقاعد.
- "يهدوت هتوارة" 7 مقاعد.
- الصهيونية الدينية (سموتريتش+ بن غفير) 8 مقاعد.
- "إسرائيل بيتنا" (ليبرمان) 6 مقاعد.
- "حداش / تعال" (الطيبي) 5 مقاعد.
- "راعام" (عباس) 5 مقاعد.

- "ميرتس" 4 مقاعد.
- العمل (ميخائيلي) 0 لا يتجاوز نسبة الحسم.
- بلد (شحادة) لا يتجاوز نسبة الحسم.

أما عن توزيع الكُتل فـ"كتلة نتنياهو" 53 مقعداً، في حين أن كتلة المعارضة 62 مقعداً، وحزب الطيبي 5 مقاعد.

وعند سؤال المستطلعة آراؤهم من هو الأنسب للعمل كـ "رئيس للوزراء، بين "نتنياهو" و"لابيد"، حصل "نتنياهو" على 38% من الأصوات و"لابيد" على 29%.

أما بين "نتنياهو" و "غانتس" فإن الرقم هو نفسه 38%، وهذا تحسن في وضع "نتنياهو" مقارنة باستطلاعات الرأي السابقة.

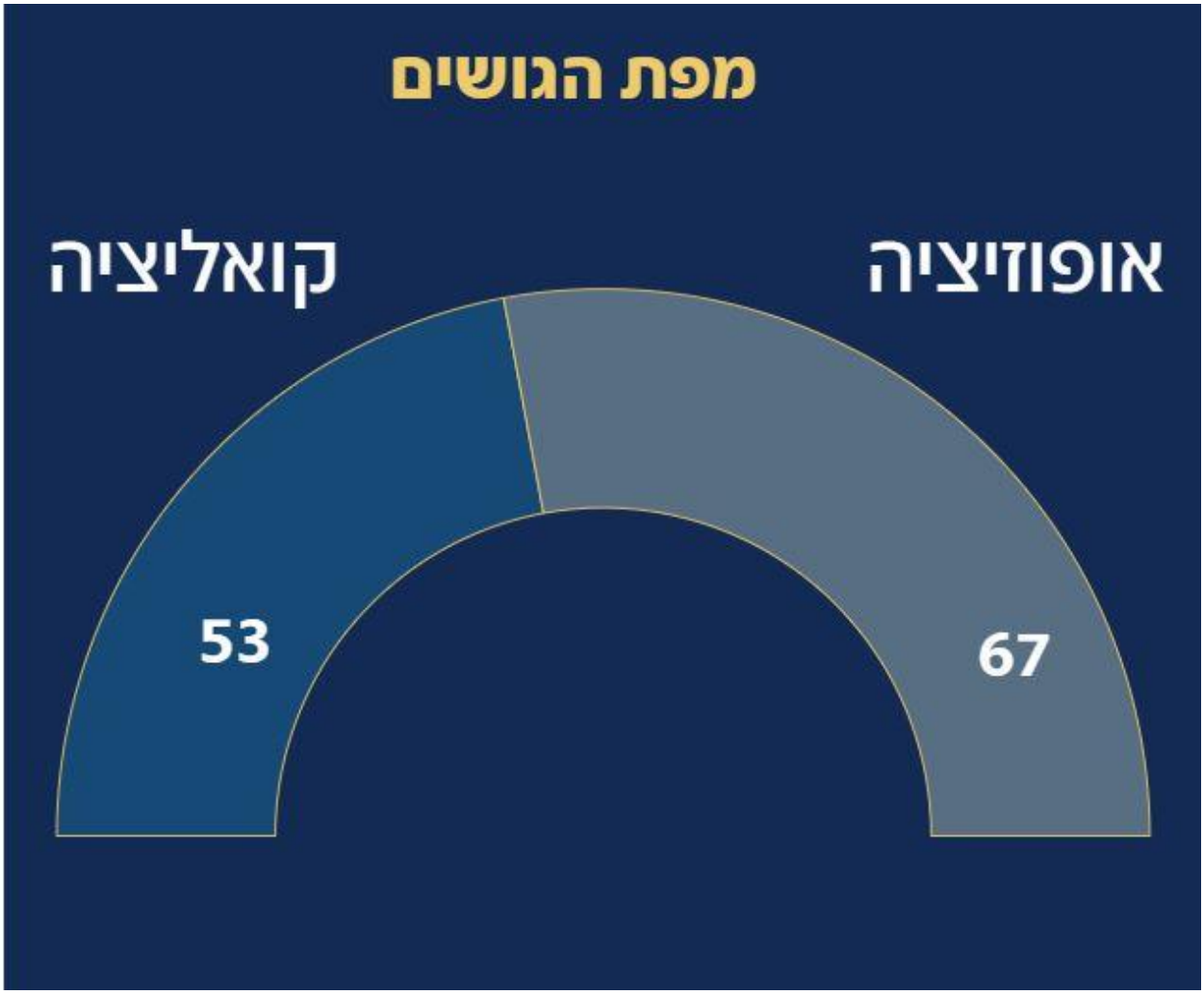

يعتقد 33% من أفراد العينة أنه يجب وضع "قوانين نتنياهو" لإضعاف القضاء على الرف بالكامل، 29% من المستطلعة آراؤهم يعتقدون أن هذه القوانين يجب أن تسن بموافقة المعارضة، 22% يعتقدون أن التشريع يجب أن يستمر.

ووفقاً للاستطلاع، فإن 33% يعتقدون أن الائتلاف هو المسؤول عن فشل المفاوضات في التوصل لحل وسط حول إلغاء سبب المعقولية، و27% يعتقدون أن المعارضة هي المسؤولة، و28% يعتقدون أن الطرفين يتحملان المسؤولية بالتساوي عن فشل المفاوضات حول هذه القضية.

* * *

إضعاف القضاء: غالبية الإسرائيليين يخشون من حرب أهلية وتضرر الوضع الأمني

ترجمة: محمود مجادلة. موقع عرب 48

أظهر استطلاعان للرأي العام الإسرائيلي أن المضي قدما في التشريعات القضائية لا يؤثر على الخارطة السياسية الداخلية التي تترجم الانقسام الحاد الذي يشهده المجتمع الإسرائيلي. غالبية الإسرائيليين يخشون من "حرب أهلية" وتضرر الوضع

الأمني الداخلي.

انعكس الانقسام الحاد الذي يشهده المجتمع الإسرائيلي حول إصلاح جهاز القضاء، على صورة توزيع المقاعد في الكنيست التي أظهرتها استطلاعات الرأي العام التي نشرت أمس، الثلاثاء، وبيّنت تصاعد المخاوف الأمنية في إسرائيل، عقب مضي الحكومة قدما في تشريعاتها لإضعاف جهاز القضاء. وبحسب استطلاع القناة 12، ساهمت التشريعات القضائية في زيادة قوة الليكود بقيادة بنيامين نتنياهو، ليتشارك الصدارة مع "المعسكر الوطني" بقيادة بيني غانتس، الأمر الذي ينعكس كذلك على هوية الشخص الأنسب لرئاسة الحكومة، إذ حصل كل من غانتس ونتنياهو على دعم 28% من المستطلعة آراؤهم.

وأظهر الاستطلاع حصول معسكر نتنياهو على 53 مقعدا موزعة على النحو الآتي: "الليكود" - 28 مقعدا؛ "شاس" - 10 مقاعد؛ "الصهيونية الدينية" - 8 مقاعد؛ "يهدوت هتوراه" - 7 مقاعد؛ علما بأن أحزاب معسكر نتنياهو التي تشاركه ائتلافه الحكومي الحالي تضم 64 في الكنيست الحالي.

في المقابل، تحصل أحزاب المعارضة على 67 مقعدا موزعة على النحو الآتي: "المعسكر الوطني" - 28 مقعدا؛ "يش عتيد" - 19 مقعدا؛ "يسرائيل بيتينو" - 6 مقاعد؛ "القائمة الموحدة" - 5 مقاعد؛ "الجبهة - العربية للتغيير" - 5 مقاعد؛ "ميرتس" - 4 مقاعد، في حين يحصل حزب العمل على 2.1% من أصوات الناخبين ويفشل في تجاوز نسبة الحسم. وبحسب الاستطلاع يحصل التجمع الوطني الديمقراطي عن 2.6% من أصوات الناخبين.

في المقابل، أظهر استطلاع القناة 13 أن "المعسكر الوطني" يحقق نتائج غير مسبوقة بحيث يتقدم على "الليكود" بـ5 مقاعد؛ وبيّن الاستطلاع حصول معسكر نتنياهو على 52 مقعدا موزعة على النحو الآتي: "الليكود" - 25 مقعدا؛ "شاس" - 10 مقاعد؛ "يهدوت هتوراه" - 7 مقاعد؛ الصهيونية الدينية" - 5 مقاعد؛ "عوتسما يهوديت" - 5 مقاعد.

وتحصل أحزاب المعارضة الحالية على 68 مقعدا موزعة على النحو الآتي: "المعسكر الوطني" - 30 مقعدا؛ "يش عتيد" - 17 مقعدا؛ "يسرائيل بيتينو" - 6 مقاعد؛ "القائمة الموحدة" - 6 مقاعد؛ "الجبهة - العربية للتغيير" - 5 مقاعد؛ "ميرتس" - 4 مقاعد؛ ويفشل حزب العمل في تجاوز نسبة الحسم.

ثلث الإسرائيليين يفكرون في مغادرة البلاد

وبحسب استطلاع القناة 13 فإن ما يقرب من ثلث المواطنين الإسرائيليين يفكرون في مغادرة البلاد. إذ أجاب 28% بالإيجاب عن هذا السؤال، مقابل 64% أجابوا بالسلب، وقال 8% إنهم لا يعرفون. كما يخشى 54% من المشاركين في الاستطلاع من تضرر الوضع الأمني في إسرائيل نتيجة التشريعات القضائية، مقارنة بـ37% غير خائفين و9% أجابوا بأنهم لا يعرفون.

كما أظهر الاستطلاع أن غالبية المواطنين الإسرائيليين يخشون من "حرب أهلية"، حيث أجاب 56% بالإيجاب عن هذا السؤال، مقابل 35% أجابوا بالسلب، و9% أجابوا بأنهم لا يعرفون. واعتبر 43% من المشاركين أن نتنياهو هو من يتحكم بسياسات الحكومة، في حين رأى 37% أن وزير القضاء، ياريف ليفين، هو الشخصية الأكثر نفوذا وسيطرة داخل الائتلاف.

وبيّن الاستطلاع تراجع ثقة الإسرائيليين في رئيس الحكومة، نتنياهو، حيث وجه إلى المشاركين في الاستطلاع سؤال حول اعتقادهم بشأن صدق نوايا نتنياهو بالوصول إلى "تسوية" بشأن خطة إضعاف القضاء؛ ليجيب 54% بأنهم لا يصدقون نتنياهو، مقابل 33% يعتقدون أنه صادق في نواياه بشأن التسوية.

وسُئل المستطلعة آراؤهم حول إذا كان ينبغي على يائير لبيد وبيني غانتس العودة إلى المفاوضات مع نتنياهو والائتلاف، بعد المصادقة على قانون إلغاء حجة المعقولية، فأجاب غالبية الجمهور بالإيجاب. وقال 55% إنهم يعتقدون بضرورة العودة للمفاوضات، مقابل 26% أجابوا بالنفي.

من الأنسب لرئاسة الحكومة؟

وفي ما يتعلق بالشخصية الأنسب لرئاسة الحكومة، بيّن استطلاع القناة 12 تقدم نتنياهو على لبيد، بحيث حصل الأول على دعم 38% من المشاركين في الاستطلاع، مقابل 29% للبيد؛ في حين تعادل نتنياهو مع غانتس، وحصل كل منهما على دعم 38% من المستطلعة آراؤهم. ويعتقد 40% من المشاركين أن وزير الأمن، يوآف غالانت، الذي عارض تشريع إلغاء حجة المعقولية رغم تصويته لصالح القانون، يجب أن يبقى في منصبه. فيما يرى 39% أنه يجب أن يستقيل. ورأى 33% من المستطلعة آراؤهم أنه ينبغي على الحكومة إلغاء قوانين "الإصلاح القضائي" نهائيًا، في حين قال 29% إنه يجب إقرارها بعد التوصل إلى توافق واسع حولها بين الائتلاف والمعارضة؛ فيما قال 27% إن على الائتلاف مواصلة خطته القضائية بشكل أحادي الجانب.

وبحسب بيانات الاستطلاع، يعتقد 33% أن الاتلاف هو المسؤول عن فشل المحادثات في التوصل إلى حل وسط بشأن إلغاء حجة عدم المعقولة، و 27% يعتقدون أن المعارضة هي المسؤولة، ويرى 28% أن الطرفين يتحملان المسؤولية بشكل متساوٍ عن فشل المحادثات حول هذه القضية.

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل : مسؤولون إيرانيون ومن حركة "حماس" يناقشون الرد على الاضطرابات في إسرائيل – تقرير

عقد مسؤولون أمنيون إيرانيين كبار وحركة "حماس" اجتماعا مغلقا الأسبوع الماضي لمناقشة الرد على الاضطرابات المجتمعية في إسرائيل الناجمة عن التعديلات القضائية التي تدفع بها الحكومة، وفقا لتقرير يوم الثلاثاء. وقال دبلوماسي إيراني لوكالة "رويترز" للأنباء إن الاجتماع حضره قائد كبير في فيلق القدس الإيراني، وهو جزء من الحرس الثوري الإيراني المسؤول عن العمليات الخارجية. وقال التقرير إن مسؤولين أمنيين إيرانيين آخرين ومسؤولين من حماس حضروا الاجتماع الذي استمر ثلاث ساعات، دون أن يحدد مكان الاجتماع. واتفق الطرفان على أن الأزمة القضائية أضرت بالفعل بإسرائيل، لكن لا ينبغي لهما القيام بأي "تدخل مباشر" لاستغلال الوضع لأن التورط قد يسمح لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بإلقاء اللوم على عناصر خارجية وعلى أعداء أجانب، بحسب التقرير.

وقال مصدر من حماس لرويترز إن الحركة وإيران وفيلق القدس يجرون مناقشات "بشأن الوضع برمته" لكنه لم يتطرق إلى الاجتماع بشأن الإصلاح القضائي. ولم يصدر تعليق فوري من مصادر ايرانية رسمية.

تدعم إيران أعداء إسرائيل، بما في ذلك حركتا حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين ، ومنظمة حزب الله اللبنانية.

أعرب الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، عن سعادته يوم الثلاثاء بأن إسرائيل تسير على "طريق الزوال."

وقال مصدر لبناني لرويترز إن مقاتلي حزب الله الذين شوهدوا بجوار السياج الحدودي الإسرائيلي كانوا من مقاتلي النخبة في المنظمة، وأن دوريتهم لا علاقة لها بالانشقاقات السياسية في إسرائيل. تصاعدت التوترات على الحدود الشمالية في الأشهر الأخيرة بسبب سلسلة من المواجهات، معظمها بتحريض من حزب الله. وقال المصدر اللبناني لرويترز إن مسؤولي حزب الله على أعلى المستويات ناقشوا الاضطرابات في إسرائيل ويخططون لاستغلال الوضع في المستقبل.

تأتي المكائد بين أعداء إسرائيل في الوقت الذي تسببت فيه جهود الحكومة لتقليص سلطة القضاء في أزمة تاريخية في البلاد، مما أدى إلى تعميق الانقسامات المجتمعية وإثارة مخاوف بشأن الأمن القومي ومجموعة من القضايا الأخرى.

يوم الإثنين، مررت الحكومة مشروع القانون الأول من حزمتها المثيرة للجدل لإصلاح القضاء، على الرغم من الاحتجاجات الجماهيرية المستمرة والمعارضة من قبل العديد من كبار الشخصيات القضائية والأمنية والاقتصادية، وإعلان أكثر من 10 آلاف جندي احتياط عن نيتهم وقف خدمتهم التطوعية العسكرية احتجاجا. واندلعت الفوضى في الشوارع بعد تمرير القانون، حيث اشتبكت الشرطة مع آلاف المحتجين الذين أغلقوا طرق سريعة في تل أبيب والقدس وفي جميع أنحاء البلاد.

ويرى العديد من المراقبين وأعضاء المعارضة أن القضية قسمت المجتمع بطريقة يصعب التغلب عليها، وقال كبار المسؤولين العسكريين إن الضرر الذي لحق بنموذج الخدمة في الجيش الإسرائيلي سيستغرق سنوات عديدة لإصلاحه.

وحذر جنود الاحتياط المحتجون – الذين يشكلون جزءا أساسيا من الأنشطة الروتينية للجيش، بما في ذلك الوحدات العليا – في الأشهر الأخيرة من أنهم لن يكونوا قادرين على الخدمة في إسرائيل غير ديمقراطية، وهو ما يرى البعض أنه سيحدث إذا تحققت خطط الحكومة لإصلاح القضاء. وحذر الجيش يوم الثلاثاء من أن الجاهزية القتالية قد تتضرر قريبا إذا لم تلتحق قوات الاحتياط بالخدمة العسكرية لفترة طويلة من الزمن. ولقد بعث عشرات كبار المسؤولين الأمنيين السابقين – من ضمنهم قادة سابقين للجيش والموساد والشاباك – برسالة إلى نتنياهو يوم السبت يدعونه فيها إلى وقف التشريعات المتعلقة بالإصلاح القضائي للسماح باستئناف المحادثات.

* * *

تايمز أوف إسرائيل : العديد من كبار العلماء النوويين يدرسون الاستقالة احتجاجا على الإصلاح القضائي – تقرير

هدد العديد من كبار العلماء في لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية بالاستقالة احتجاجا على الإصلاح القضائي الذي تدفع به الحكومة، حسبما ذكر تقرير يوم الثلاثاء، بعد يوم من إقرار الحكومة أول تشريع في خطتها لتقليص السلطة القضائية. وذكرت القناة 13 أن العلماء هم من بين عشرات الخبراء "المسؤولين عن تطوير القدرة النووية الإسرائيلية"، في إشارة إلى التقارير الأجنبية حول ترسانة الأسلحة النووية المزعومة للدولة اليهودية. وقال التقرير، الذي لم يستشهد بمصادر، إن العلماء ناقشوا استقالاتهم المحتملة في الأسابيع الأخيرة، لكن لم يكن هناك تحرك احتجاجي جماعي، وأن كل عالم سيتخذ

قراره بشكل فردي. وأفادت القناة 13 أن العلماء ما زالوا يناقشون المسألة مع بعضهم البعض ومع أسلافهم، بالإضافة إلى "رؤساء المجتمع العلمي العسكري"، لكنهم لم يناقشوا الموضوع مع رؤسائهم.

تُعد منشأة ديمونا للأبحاث النووية في جنوب إسرائيل، والتي يطلق عليها رسميا مركز شمعون بيرس للأبحاث النووية في صحراء النقب، موطنا لبرنامج الأسلحة النووية الإسرائيلي المزعوم، وفقا لتقارير أجنبية. وزعمت تقديرات أجنبية أن إسرائيل تحتفظ بمخزن للأسلحة النووية يتراوح عددها بين عشرات ومئات الرؤوس الحربية. لكن إسرائيل لم تعترف قط رسميا بامتلاكها ترسانة نووية، وتتبع بدلا من ذلك سياسة "الغموض النووي." وجاء التهديد من العلماء وسط مخاوف من أن تبدأ الاستقالات الاحتجاجية في الجيش في المس بأمن إسرائيل. قال أكثر من 10 آلاف من جنود الاحتياط إنهم لن يواصلوا التطوع للخدمة الاحتياطية احتجاجا على الإصلاح القضائي.

وحذر جنود الاحتياط – الذين يشكلون جزءا أساسيا من الأنشطة الروتينية للجيش، بما في ذلك الوحدات العليا – في الأشهر الأخيرة من أنهم لن يكونوا قادرين على الخدمة في إسرائيل غير ديمقراطية، وهو ما يرى البعض أنه سيحدث إذا تحققت خطط الحكومة لإصلاح القضاء. وحذر الجيش يوم الثلاثاء من أن الجاهزية القتالية قد تتضرر قريبا إذا لم تلتحق قوات الاحتياط بالخدمة العسكرية لفترة طويلة من الزمن. وقال الجيش الإسرائيلي إن ضررا لحق بالفعل بـ"التماسك"، أو وحدة الجيش، وأن إصلاح ذلك قد سيستغرق بعض الوقت.

ولقد بعث عشرات كبار المسؤولين الأمنيين السابقين – من ضمنهم قادة سابقين للجيش والموساد والشاباك – برسالة إلى نتنياهو يوم السبت يدعونه فيها إلى وقف التشريعات المتعلقة بالإصلاح القضائي للسماح باستئناف المحادثات.

إلى جانب الاحتجاجات العسكرية، أثار الإصلاح القضائي مظاهرات حاشدة ومستمرة في الشوارع وبعض الإضرابات العمالية منذ أن أعلنت حكومة نتنياهو عن الخطة في يناير.

* * *